مكتب
العمل
الدولي
جنيف

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

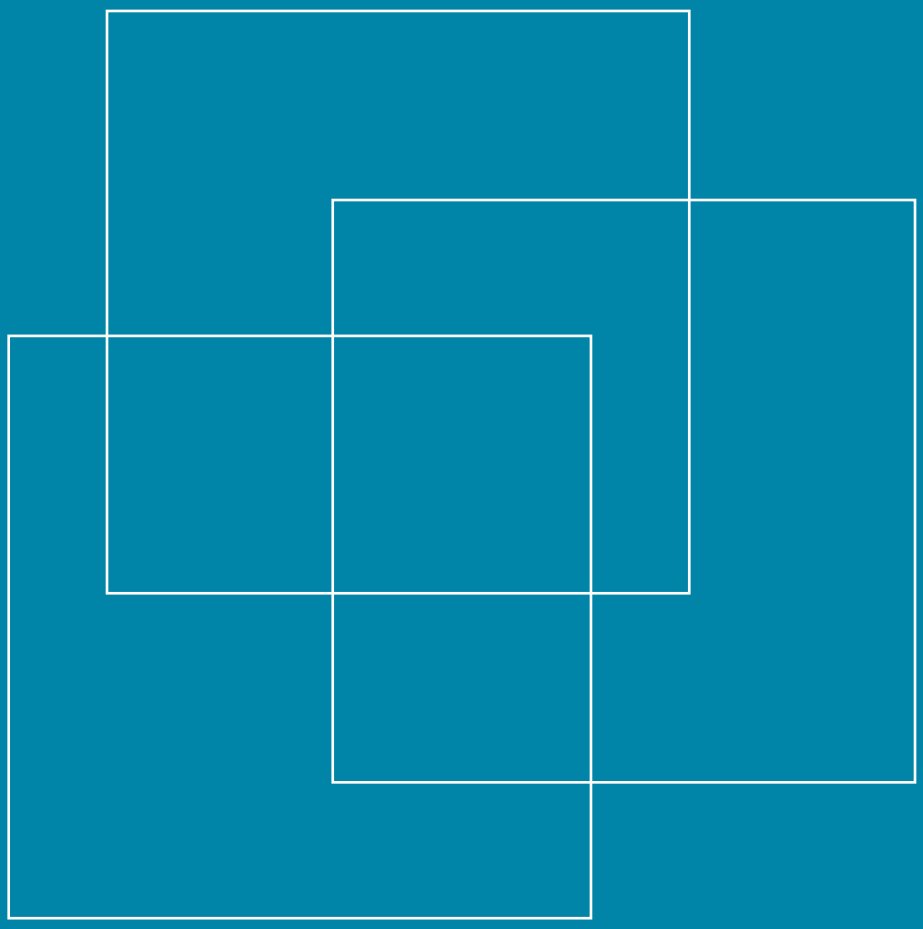

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١٠٣، ٢٠١٤

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، ٢٠١٤

تقرير المدير العام

ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

مكتب العمل الدولي جنيف

ISBN 978-92-2-627738-0 (print)
ISBN 978-92-2-627739-7 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى ، ٢٠١٤

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland، وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: Confrep-ILC103-DG-APPENDIX-[CABIN-140424-2]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

لقد أوفدت هذه السنة أيضاً، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. كما التقت الأمين العام لجامعة الدول العربية والمدير العام لمنظمة العمل العربية في القاهرة، مصر. وعلى غرار ما كانت عليه الحال خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لم تتمكن البعثة من زيارة الجمهورية العربية السورية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في فلسطين وإسرائيل، ومع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية.

وإنني ممتن لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد بشأن الوضع الراهن للعمال في الأراضي العربية المحتلة.

وجرت البعثة هذا العام في وقت حرج لمحادثات السلام التي يقودها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري. ويشير التقرير إلى التشاؤم الناجم عن قلة النتائج التي خرجت بها هذه المرحلة الأخيرة من عملية السلام. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه خلال إجراء المحادثات، تكثف النشاط الاستيطاني وتفاقم العنف، لاسيما في الضفة الغربية، وظلت حالات التقدم الاقتصادي الموعود بها حبراً على ورق.

والوضع الراهن يجعلنا نتساءل جدياً: هل تؤول عملية السلام إلى الانهيار أم يظل حل الدولتين قابلاً للتحقيق؟ وهل لا يزال الالتزام باتفاقات أوسلو قائماً أم أنّ إسرائيل والسلطة الفلسطينية متجهتان نحو الغوص في المجهول والمياه العكرة، مع بدائل يصعب التوفيق بينها وبين أهداف السيادة وحرية تقرير المصير والتنمية الاقتصادية المتوازنة والعدالة الاجتماعية؟ والأثر الحقيقي للاتفاق الفلسطيني - الفلسطيني، الذي تم التوصل إليه في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، لا يزال غير مرئي، ولكن مما لا شك فيه أنه يأتي في وقت تزداد فيه بإلحاح دلائل الحاجة إلى وحدة فلسطينية.

وخلال الإثني عشر شهراً الماضية، شهد معدل النمو الفلسطيني مزيداً من التراجع، في حين واصلت البطالة ارتفاعها. وإذا لم تجرِ إزالة القيود الكثيرة المفروضة على النشاط الاقتصادي، الناجمة عن الاحتلال، فمن غير الممكن توقع أي تحسن مستدام في وضع العمال وأصحاب المشاريع الفلسطينيين.

وهناك ما يدعو إلى الشعور بقلق شديد بشأن غزة، حيث كان يفترض أن تؤدي التطورات إلى تحسينات، لكن العكس هو ما حصل؛ إذ لم يؤدِ تنفيذ وقف إطلاق النار على نطاق واسع وإغلاق تجارة الأنفاق إلى التخفيف من حدة الحصار. ويطلق التقرير على غزة اسم "مخزن بارود" حيث يمكن لشرارة واحدة أن تشعل ناراً سوف يكون من العسير جداً احتواؤها. ولا بد من اتخاذ تدابير ملحة للسماح بانتقال الأشخاص والسلع وتقديم العون لإحدى لكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. ذلك أنه عندما يعتمد أربعة أخماس السكان على المساعدات الإنسانية ويكون النشاط الاقتصادي مشلولاً، فإنّ حلم تحقيق العمل اللائق يتحول أكثر فأكثر إلى سراب.

ويركّز التقرير أيضاً على مختلف أوضاع العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. وكان هناك نمو يعتد به في عدد العمال، لا سيما خارج القنوات المنظمة. ويتزايد خطر استغلال العمال الفلسطينيين على يد السماسرة وأصحاب العمل معدومي الضمير. ولا بد من إيلاء هذه المسألة المزيد من الاهتمام والتوضيح، نظراً إلى غياب بيانات موثوقة، وإلى أنه يمكن اتخاذ التدابير أو عدم اتخاذها على أساس الانطباعات أو البينات المتناقلة.

وتبقى رغبة السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين في تعزيز البعد الاجتماعي والتعاون الثلاثي في تطبيقه، رغبة قوية في إطار اشتداد القيود على بناء المؤسسات الفلسطينية. ويهدف البرنامج الفلسطيني للعمل اللائق، الذي اعتمد منذ عهد قريب، إلى تحسين الإدارة السديدة لسوق العمل وحقوق العمال، وإلى النهوض بفرص العمل وسبل العيش لصالح النساء والرجال وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع.

ولا تزال ثمة تحديات جسيمة، ومنها على وجه الخصوص مواصلة إنفاذ الحد الأدنى للأجور وضمان إصلاح قانون العمل والضمان الاجتماعي تمشياً مع معايير العمل الدولية والنهوض بعمالة الشباب. وهناك شغل شاغل يتمثل في انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية، وهو يبدو الآن على أنه يتفاقم بفعل تراجع تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار. ويتعين توخي العناية في تصميم ورصد مبادرات ترمي إلى دعم تمكين المرأة، لكي تضمن وصول هذه المبادرات إلى كافة فئات النساء وتفضي إلى تحسينات ملموسة.

إنّ التزام منظمة العمل الدولية في بناء دولة فلسطينية ذات سيادة وتتسم ببعد اجتماعي فعال، يبقى أكثر قوة من أي وقت مضى.

أيار/ مايو ٢٠١٤

غـاي رايـدر
المديــر العــام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

مقدمة ١

١ - اتجاه نحو الانهيار؟ ٣

٢ - توقف النمو وانهيار أسواق العمل وترسيخ الاحتلال ٧

٣ - وقائع الاحتلال: حقوق العمال وكرامتهم تحت ضغط مستمر ١٩

٤ - الإدارة السديدة والعدالة الاجتماعية والتنمية ٢٧

٥ - الحفاظ على الهوية في الجولان السوري المحتل ٣٦

ملاحظات ختامية ٣٨

المراجع ٤١

مرفق: قائمة محاوري البعثة ٤٥

مقدمـة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة وإلى مصر، لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثة إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون أيضاً بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة إلى السيد كاري تابيولا (Kari Tapiola)، كممثل خاص له، والسيد طارق الحق (Tariq Haq)، الباحث الاقتصادي في إدارة سياسة العمالة، والسيد مارتين ويلز (Martin Oelz)، أخصائي الشؤون القانونية في إدارة ظروف العمل والمساواة، والسيدة شونا أولني (Shauna Olney)، رئيسة فرع المساواة بين الجنسين والإنصاف والتنوع؛ وجرت البعثة من ١٩ إلى ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وزار الممثل الخاص للمدير العام القاهرة، في ٩ نيسان/ أبريل لإجراء مشاورات مع جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية. وكما جرت عليه العادة منذ عام ٢٠١٢، وبالنظر إلى القيود الأمنية التي فرضتها الأمم المتحدة، تعذر عليه زيارة الجمهورية العربية السورية من أجل عقد مشاورات مع الحكومة السورية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال زيارة البعثة، عقد ممثلو المدير العام العديد من المناقشات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل[٢]. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن سروره بأنّ ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير المتاحة للعموم. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

[٢] ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - اتجاه نحو الانهيار؟

٩. منذ بعثة عام ٢٠١٣ إلى الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل، بدت مبادرة السلام التي أخذ بزمامها وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، كأمل في إمكانية حدوث شيء ما في نهاية الأمر. وكان من المفترض إجراء محادثات مرة أخرى بشأن القضايا السياسية والأمنية وكذلك آفاق التعاون في الاقتصاد والأعمال، ومن خلال ذلك قضايا العمالة والمداخيل. وفي وقت قيام بعثة هذا العام، سرعان ما تبخرت تلك الآمال لدرجة تساؤل القادة الإسرائيليين والفلسطينيين بجدية، ولأسباب مختلفة، عما إذا كانت المحادثات تجدي في شيء. فقد أُحبط إطلاق إسرائيل سراح المجموعة الرابعة من السجناء الفلسطينيين. وسعى الرئيس عباس إلى انضمام الفلسطينيين إلى مجموعة من المعاهدات الدولية [٣]. وهناك اتجاه إلى زيادة تكثيف توسع الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية. وأثيرت مرة أخرى مسألة احتمال احتفاظ إسرائيل بإيرادات الضرائب الفلسطينية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد بقي من عملية التفاوض أثر يذكر، إن لم نقل أي أثر على الإطلاق.

١٠. وفي عام ٢٠١٢، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب (الأمم المتحدة، ٢٠١٢أ). وسُجل في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ انضمام فلسطين إلى عدد من المعاهدات الدولية. وتشمل هذه المعاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وقانون المعاهدات وتدابير مكافحة الفساد (الأمم المتحدة، ٢٠١٤أ).

١١. وبعد مضي عقدين على اتفاقات أوسلو، لم تهتد عملية السلام أبداً إلى مسار يقودها رأساً إلى الأمام. فقد شهدت تقلبات وواجهت تحديات واضطرابات داخلية وخارجية خطيرة. ولكنها نادراً ما وُجدت في حالة لا يُرتقب فيها مثل هذا النزر اليسير من الدعم الخارجي. فالبلدان المجاورة تواجه تحديات داخلية وبحثاً شائكاً عن مرحلة جديدة للربيع العربي. وقادة العالم مشتتون بين العديد من برامج الأعمال. وهناك أيضاً انخفاض في التزام الجهات المانحة رغم استمرار تدفق الدعم للمعونة الإنسانية. وكانت مبادرة الولايات المتحدة محرك عملية السلام خلال الأشهر التسعة الماضية. وإذا لم يتم اهتداء جميع الأطراف إلى سبل لضمان مواصلة سير العملية، فإنها ستنحرف مرة أخرى نحو طريق محفوف بالشكوك.

١٢. والنتيجة الأكثر احتمالاً لعملية سلام مختلة أو متعثرة، هي بقاء الوضع على ما هو عليه. وينبغي أن يكون من المعلوم تماماً مع ذلك، أن هذا لن يكون هو "الوضع الراهن" على أرض الواقع. بل من شأن ذلك أن يعني تكريس اندماج المستوطنات واقتصادها في إسرائيل، ووضعاً للاقتصاد والعمالة يكون فيه أصحاب المشاريع والعمال الفلسطينيون، على أحسن تقدير، من صغار الشركاء التابعين وتتلاشى فيه آفاق حل الدولتين الحقيقي.

١٣. ولا يوجد سوى حيز ضيق للاختيار بين بديليْ حل الدولة الواحدة وحل الدولتين. وفيما يبدو خيار حل الدولتين متهاوياً على أرض الواقع، فإن من الواضح أنه يتعزز على الساحة الدولية. وانطوى تزايد الضغط على إسرائيل على اتخاذ خطوات نحو مقاطعة منتجات المستوطنات. ولا يزال من المستبعد جداً أن يُحرز أي تقدم هام على أرض الواقع في أي وقت قريب. وقد يكون سلك طريق أو آخر هو السيناريو الباعث على التفاؤل، ولكنه سيناريو محفوف بمشاهد الاستقطاب والتشدد وانعدام الدعم الفعال المقدم من الشركاء الخارجيين. ومن المأمون إلى حد معقول التنبؤ بأن الوقت الحاضر سيشهد استمرار حالة قائمة على وقائع متوازية، ومن المحتمل أن تزداد هذه الوقائع تباعداً.

[٣] اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٩٦١)؛ اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية (١٩٦٣)؛ اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٩)؛ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠٠٠)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)؛ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (١٩٦٩)؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٦)؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣)؛ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)؛ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (١٩٧٣)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)؛ اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (١٩٤٩)؛ البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (١٩٧٧)؛ اتفاقية لاهاي (الرابعة) الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (١٩٠٧).

شلل شبه تام في غزة

١٤. أخذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة منحى نحو الأسوأ، تماماً في الوقت الذي كان يعتقد فيه أن ذلك لم يعد ممكناً. فقد ناهز انعدام الأمن الغذائي ٦٠ في المائة، ويعتمد ٨٠ في المائة من سكان غزة على المعونة الإنسانية. وما كانت تجارة الأنفاق خلال بضع سنوات محرك التنمية الاقتصادية في غزة فحسب ولكنها كانت تشوهها في الوقت نفسه. وكانت هذه التجارة قد مدت سكان غزة والسلطات الفعلية على السواء بشريان للحياة، رغم أنها كانت تتسم بطابع السوق السوداء، خارج كل المعايير اللائقة للعمل أو المبادلات الاقتصادية النظامية.

١٥. وكان فتح المعابر إلى إسرائيل وتسهيل عمليات تنقل الأشخاص والسلع أصلاً جزءاً من تفاهم تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بشأن وقف إطلاق النار. وبعد التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في تموز/ يوليه ٢٠١٣، أُغلقت الأنفاق بشكل عام، ومع ذلك لم يكن هناك أي تخفيف لعمليات المراقبة والقيود التي تفرضها إسرائيل. وقد تدنت في الوقت الراهن حركة السلع عن طريق المعابر العادية عما كانت عليه خلال فترة استخدام الأنفاق على نطاق واسع.

١٦. ومن باب المفارقة، تدهور الوضع الإنساني في غزة وضواحيها في الوقت الذي قل فيه العنف. وتزامن انخفاض مستوى النزاع مع تشديد الحصار بدلاً من تخفيفه. وتعاني غزة حالياً من الخناق أكثر من ذي قبل، ويحدق بها باستمرار خطر حدوث انفجار اجتماعي. وفي هذا الوضع المتفجر، يمكن لشرارة واحدة أن تشعل ناراً يتعذر إخمادها.

١٧. وقد باتت السلطات الفعلية في غزة في عزلة متزايدة، سياسياً واقتصادياً. وهذا ما زاد من إبراز قضية المصالحة الفلسطينية. ويتناول الاتفاق المبرم بين طرفي الانقسام في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ معظم القضايا الخلافية، بما فيها إنشاء حكومة وحدة مؤقتة تليها انتخابات. وبتحقيق وعود هذا الاتفاق، ستُزاح عقبة كبيرة من العقبات التي تحول دون تحسين حياة الفلسطينيين، نساءً ورجالاً.

احتلال مكثف في الضفة الغربية

١٨. يشكل استئناف النشاط الاستيطاني وتكثيفه في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، عاملاً لا يخفى على أحد ويتسم بالخطورة من الناحية السياسية والنفسية. وخلال العام الماضي، زاد بناء المستوطنات بنسبة تفوق الضعف وأعلنت حكومة إسرائيل عن مزيد من الخطط التوسعية. وستؤدي هذه الخطط، بعد إنجازها، إلى فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وتقطع بالتالي التواصل الجغرافي اللازم لإنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء. ولا تزال المستوطنات تُنشأ في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٨٠، سمحت إسرائيل بإنشاء مستوطنة جديدة في مدينة الخليل التي تعاني أصلاً من التوتر والانقسام.

١٩. وهناك حيز أكبر لحرية التنقل في الضفة الغربية ولكن هناك أيضاً زيادة في عدد أحداث العنف. وللمرة الأولى تجاوز عدد الخسائر البشرية في الضفة الغربية عددها في غزة. وتُرتكب أعمال عنف من كلا الجانبين، ولكن هناك على الخصوص زيادة في العنف الذي يرتكبه المستوطنون، لا سيما عندما تكون لديهم دوافع إيديولوجية ويكونون قد أخذوا لأنفسهم مستقراً في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة. ويُعرب عن بواعث قلق شديد من كون الاحتلال ونشاط المستوطنين بدآ يؤديان إلى ثقافة خطيرة هي ثقافة الإفلات من العقاب.

٢٠. وتخضع المبادرات الاقتصادية للقطاع الخاص الفلسطيني والمجتمع الدولي بجدية لاختبار الحدود التي يمكن أن تصل إليها التنمية تحت وطأة الاحتلال. وكان غرض مبادرة الولايات المتحدة إعطاء الزخم للتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية. ومع ذلك، من غير الواقعي توقع نتائج هامة في إطار الدعامة الاقتصادية لهذه المبادرة، إذا لم يُحرز أي تقدم بشأن القضايا السياسية والأمنية. وسيواصل القطاع الخاص إنجاز مشاريع هامة من قبيل المنتزه المائي والمركز الترفيهي "بوابة أريحا"، ومحطة لتوليد الطاقة في جنين، ومشروع سكني قرب القدس كان قد استحصل على ترخيصه منذ عام ٢٠٠٠.

٢١. أما أصدق مثال على التشبث بالأمل فهو مشروع "روابي". وهو موقع إنشاءات جديدة ترمي إلى تنمية مجتمع محلي برمته تتوفر فيه منشآت ومساكن عصرية وميسورة لفائدة ٢٥٠٠٠ ساكن، ويُعكَف على تشييدها شمال رام الله بالتعاون مع شركاء قَطَريين. ويميز مجمّع "روابي" علم فلسطيني كبير نُصب بكل جلاء على رأس أحد تلاله قبالة مجموعة من المستوطنات التي ترفع العلم الإسرائيلي بشكل بارز على التلال المجاورة. وما يجري إنجازه من خطط وأعمال بناء في "روابي"، مثيرٌ للإعجاب، ولكن حقيقة الوضع تفرض نفسها لأن شق الطريق المؤدي إلى "روابي" لم يُمنح سوى ترخيص مؤقت لسنة واحدة وعرض هذا الطريق يتجاوز

بالفعل ما سمحت به سلطات الاحتلال. ولم يتم بعد حل مشكلة تأمين الماء للمجمَّع الجديد. وهذه نسخة فلسطينية عن كيفية خلق الوقائع على الأرض، ولئن كان من السهل هدم مبنى فردي أو مخيم صغير، فإن من الصعب تدمير مشروع بناء متعدد الجنسيات بقيمة مليار دولار.

٢٢. ويعرب قادة القطاع الخاص الفلسطيني عن استيائهم سواءً من سير المبادرات الاقتصادية الدولية أو الدعم السياسي غير الكافي الذي تقدمه السلطة الفلسطينية. ولا يسمح الوضع الاقتصادي القاتم بتخفيض الضرائب المأمول أو اتخاذ تدابير لتعزيز الاستثمار والوظائف. وفي حين كان الناس يتساءلون في السابق عما يمكن القيام به وإن كان تحت وطأة الاحتلال، يبدو أن هناك اليوم قبولاً مسلماً به بأنه لا يمكن القيام بأمر يذكر تحت وطأة الاحتلال. وتظهر البيانات الحالية أن الوضع بدأ يتدهور حتى في قطاع الزراعة من حيث إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ومساحة الأرض وزراعتها. وليس هذا بالأمر المفاجئ في سياق تعيق فيه الشواغل الأمنية حتى نقل الفراولة من غزة إلى الضفة الغربية.

٢٣. ولم يحرَز أي تقدم فيما يتعلق بتخفيف قبضة الاحتلال في المنطقة جيم، التي تغطي ٦٠ في المائة من الضفة الغربية. ويقيم معظم المستوطنين الإسرائيليين في هذه المنطقة، وقد خُصص لهم مرة أخرى المزيد من الأراضي، في حين لا يتاح للتنمية الفلسطينية سوى جزء صغير جداً من الأراضي. ويعيق عدم إمكانية الوصول إلى الأراضي في المنطقة جيم أيضاً التنمية في المنطقتين ألف وباء، اللتين تخضعان للولاية الفلسطينية.

٢٤. ويقوم الفلسطينيون بأعمال البناء بالرغم من انعدام التراخيص اللازمة. وعمليات هدم المساكن والهيكليات الاقتصادية الفلسطينية آخذة في الارتفاع: فقد ازدادت في عام ٢٠١٣ بحوالي ١٠ في المائة مقارنةً بالسنة السابقة. وفي القدس الشرقية، بلغ عدد عمليات الهدم الضعف عملياً.

الأخطار التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي

٢٥. في ضوء الآفاق الاقتصادية الواهنة، التي يقيدها أساساً الاحتلال والجدار الفاصل، أصبحت ظروف استخدام الفلسطينيين وعملهم في إسرائيل وفي الاقتصاد الذي تهيمن عليه إسرائيل، مهمة وملحة بشكل متزايد بالنسبة للهيئات المكونة الفلسطينية. ولا يمكن للاقتصاد الفلسطيني حالياً أن يوفر عدداً كافياً من الوظائف. ويعمل إجمالاً حوالي ١٠٠٠٠٠ فلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي بترخيص أو دون ترخيص. ويُغري استقدام اليد العاملة الواردة من الصين أو بلدان أخرى بعضَ أصحاب العمل الإسرائيليين، بالرغم من أن أصحاب العمل ونقابات العمال في إسرائيل على السواء يفضلون زيادة استخدام العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي. والحوار جارٍ بين نقابات العمال الفلسطينية ونظيرتها في إسرائيل، الهستدروت، لتسهيل الحصول على تراخيص العمل.

٢٦. ومع أن التقارير تفيد بأن أربعة أخماس الاقتصاد المنظم يراعي الحد الأدنى لأجور الفلسطينيين، الذي يساوي ١٤٥٠ شيكلاً اسرائيلياً جديداً في الشهر، فإن الحد الأدنى لأجور العمل في إسرائيل هو ٤٣٠٠ شيكلاً وأكثر من ذلك في قطاع البناء. وبالإضافة إلى العمل في إسرائيل، تعني آفاق الاستخدام في المستوطنات الحصول على وظيفة أفضل أجراً أو الحصول على الأقل على عملٍ، ولو كان هشاً ويُحتمل أن يعرض صاحبه للتعسف.

٢٧. وخلال العام الماضي، زاد عدد الفلسطينيين العاملين في المجال الاقتصادي الإسرائيلي بنسبة ١٩,٦ في المائة. ويتجاوز ذلك بالتأكيد عدد التراخيص الممنوحة أو المستخدَمة. ومن المنصف إذن الاستنتاج بأن عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون خارج نظام التراخيص النظامية زاد بشكل كبير وأن هؤلاء العمال لا يتمتعون بالتالي سوى بقدر قليل من الحماية، وقد يكونون أكثر عرضة لممارسات الاستخدام التعسفية. ولا تُتاح بسهولة بيانات دقيقة وشفافة بشأن هذا الاتجاه وآليات الاستخدام، بما في ذلك دور السماسرة.

٢٨. ويبدو أن قانون العمل الإسرائيلي وتفتيش العمل بدآ يطالان المستوطنات. وهذا قد يعني تحسناً فعلياً للفلسطينيين العاملين فيها، بيد أنه سيسهم من ناحية أخرى كذلك في زيادة دمج المستوطنات في المجال الاجتماعي والاقتصادي الإسرائيلي.

بناء المؤسسات الفلسطينية في مواجهة انعدام اليقين

٢٩. واصلت السلطة الفلسطينية جهودها الرامية إلى بناء مؤسسات دولة فلسطينية رغم القيود التي يفرضها الاحتلال وانعدام اليقين السياسي فيما يتعلق بعملية السلام. وفي سياق تراجع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، زادت أهمية وضع وتنفيذ سياسات وبرامج موجهة نحو استحداث فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، بمن فيهم الشباب.

٣٠. وبصرف النظر عن تطور السياق السياسي، سيكون من اللازم إعمال الحقوق الأساسية للعمال الفلسطينيين وأُسرهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتوفر خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الجديدة (٢٠١٤-٢٠١٦) واستراتيجية قطاع العمل الخاصة بها، برنامجاً طموحاً ووجيهاً في هذا الصدد. ومن خلال إطار برنامج العمل اللائق الفلسطيني المعتمد مؤخراً (٢٠١٣-٢٠١٦)، تواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين في هذا المسعى. وفي الوقت ذاته تعتبر مصداقية آفاق السلام والجهود المبذولة لرأب صدع الانقسام الفلسطيني الداخلي، أساسية لمواصلة عملية بناء مؤسسات فلسطينية مستدامة.

التكيف مع عوالم متوازية ولكن غير متكافئة

٣١. لا تزال القيود المفروضة بدرجات متفاوتة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة وكذلك في الجولان السوري المحتل، على الأراضي والمياه، إلى جانب السيطرة المحكمة على القوى العاملة ونشاط تنظيم المشاريع، تحبط أي سعي إلى تحقيق تفاعل اقتصادي واجتماعي سليم. فلا العمال ولا أصحاب المشاريع يمكنهم الانخراط في العمل اللائق، ويظل الاحترام التام للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل بعيد المنال. ولا يترك الفشل المتكرر لعملية السلام السياسية وارتفاع تكلفة التدابير الأمنية سوى حيز ضئيل للتقدم الاقتصادي. والنتيجة وضعٌ بائسٌ ومتوترٌ يُحتمل أن تنقلب فيه الوعود إلى أوهام ويجبَر فيه العمال وأصحاب العمل على السعي طلباً للثروة من خلال الدخول في متاهة من التناقضات، في حالات تكاد لا تطاق في غالب الأحيان.

٣٢. وعلى مستوى القاعدة، يتعين على الأشخاص الذين يكافحون لكسب قوتهم وقوت أسرهم التكيف باستمرار مع العالمين المتوازيين. فالنسبة لعمال الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنهم شأن عمال الجولان السوري المحتل، يعزز واقع الاحتلال انفصال وانقسام فئات المواطنين والعمال وأصحاب المشاريع. وقد يأمل أصحاب الفكر العملي في إمكانية استغلال الثروات الفردية أو الجماعية بشكل دائم لإنماء الاقتصاد الإسرائيلي والوفاء بوعوده. ولكن هذا ليس نموذجاً للتنمية على المدى الطويل. فالأمر يتعلق بعالم ذي مستويَيْن يحمل أنماطاً ثقيلة وراسخة أكثر فأكثر من الهيمنة والتبعية.

٢ - توقف النمو وانهيار أسواق العمل وترسيخ الاحتلال

٣٣. قبل عام ٢٠١٢، شهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي لمدة ثلاث سنوات، كان محركه ازدهار نشاط البناء في غزة، وهو ازدهار أتاحه تهريب مواد البناء (وغيرها من السلع) عن طريق الأنفاق الموجودة تحت الحدود مع مصر. وانطلق هذا النمو الهش من قاعدة مستنزفة للغاية، إذ ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دون مستواه في عام ١٩٩٩ إلى حد بعيد، وذلك قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. وأدى امتداد أزمة مالية ناتجة عن عدم كفاية المعونة المقدمة من الجهات المانحة وانخفاض إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل إلى مستوى أقل عما كان متوقعاً وبعض التضييق على تجارة الأنفاق، إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢. وزاد هذا الاتجاه تفاقماً في عام ٢٠١٣.

٣٤. ولم يدم في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ الارتفاع الأولي الذي شهده النمو خلال الفصلين الأول والثاني من ذلك العام كنتيجة لإفراج إسرائيل عن إيرادات التخليص الجمركي وزيادة المعونة المقدمة من الجهات المانحة بُعيد استئناف مفاوضات السلام وزيادة مشاريع البناء في غزة. وأعيق تحقيقَ مزيد من النمو الاقتصادي بسبب عدم رفع القيود المفروضة على التنقل والعبور (وبالتالي النشاط الاقتصادي) رفعاً أوسع نطاقاً، إلى جانب انعدام اليقين السياسي والتقشف المالي. علاوة على ذلك، اتخذت الحكومة المصرية الجديدة التي شكلت في تموز/ يوليه ٢٠١٣، تدابير أكثر شموليةً لإغلاق الأنفاق، غير أن هذه التدابير لم تسفر عن أي زيادة ملموسة في التجارة المسموح بممارستها عن طريق المعابر العادية، مما أفضى إلى تشديد الحصار فعلياً على غزة. وبالتالي، لم يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً سوى بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٣ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤أ). وارتفع معدل البطالة، الذي يُظهر علاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل ٢-١)، من ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٢ ليبلغ ٢٥,٢ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣.

الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي (بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٠) والبطالة، ٢٠١٣

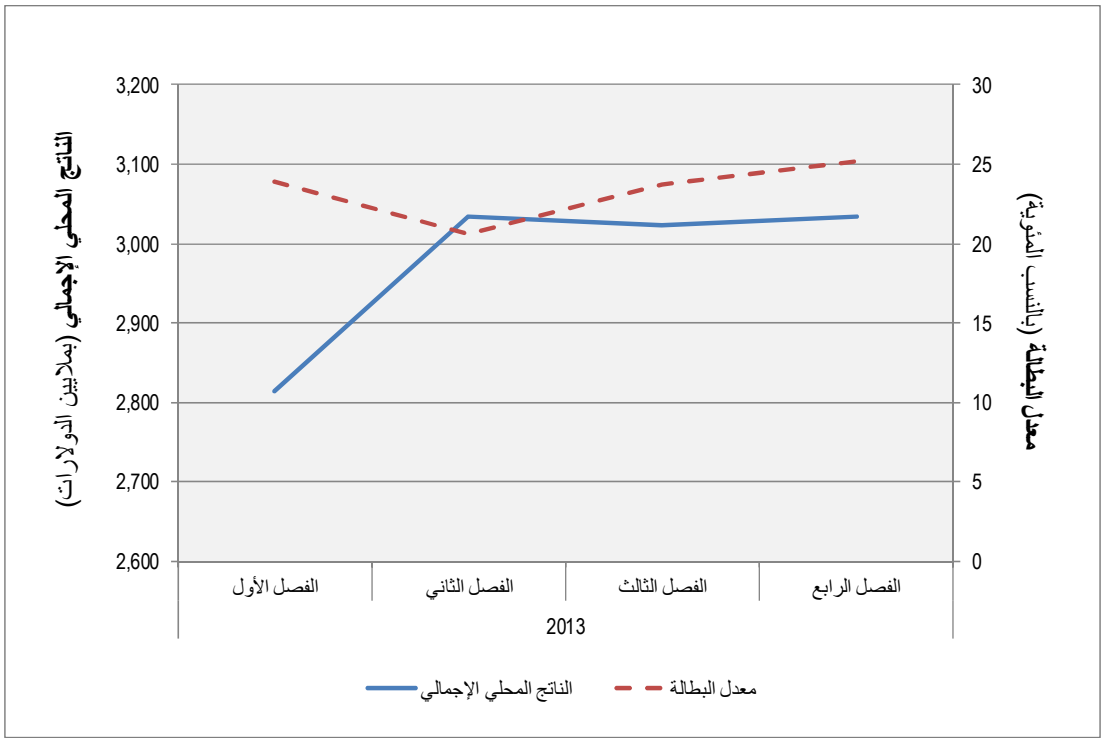

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٤أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٤ب).

٣٥. وينعكس ركود نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ذلك، في نمو يكاد ينعدم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام ٢٠١٣. وعلى العموم، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٠ ما قدره ٢٨٥٥ دولاراً أمريكياً، وهو يشمل ٣٦٤٧ دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية و ١٧٠٦ دولارات أمريكية في غزة. ويبدو التفاوت بين الضفة الغربية وغزة صارخاً: فبحلول الفصل الرابع من عام ٢٠١٣، لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة، الذي كان قد انكمش إلى مستوى أدنى مما كان عليه في الفصل الأول، نسبة ٤٥ في المائة من نصيب الفرد من الدخل في الضفة الغربية (انظر الشكل ٢-٢).

الشكل ٢-٢: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٠، ٢٠١٣

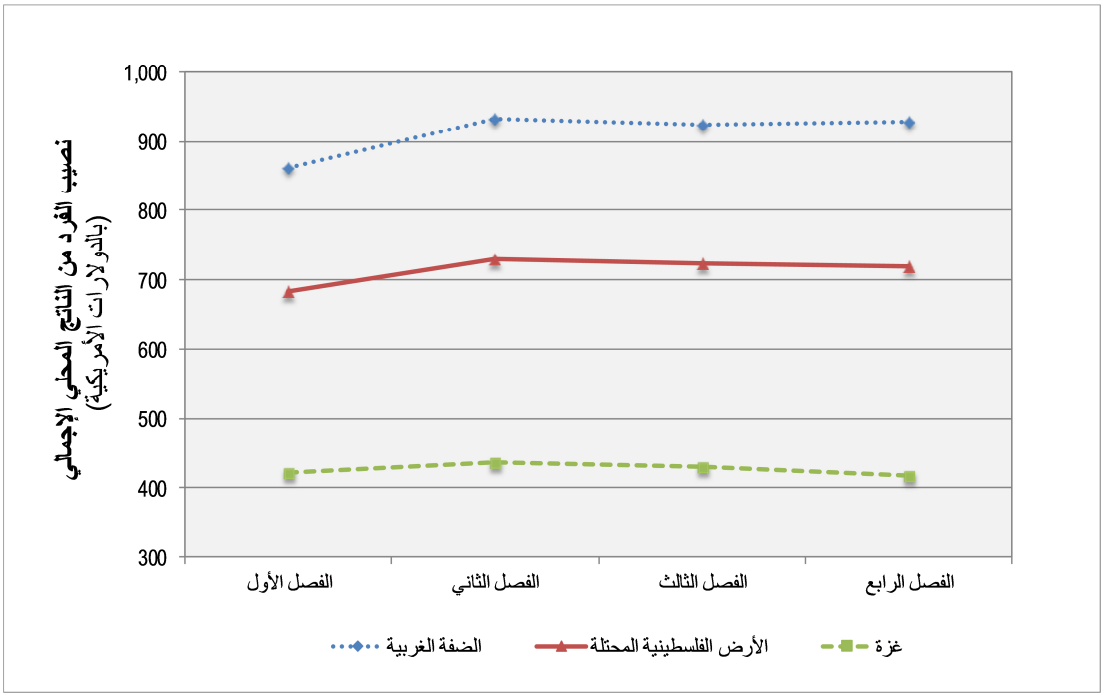

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٤أ).

٣٦. وتنعكس القدرة الإنتاجية المحدودة للاقتصاد الفلسطيني، المقيد بالاحتلال، في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول ٢-١). وقد أفضت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية إلى تراجع ملحوظ في قطاعيْ الزراعة والصناعة المنتجيْن. وساهم القطاعان معاً بمجرد خمس الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ما يزيد على ثلث الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤. ومثلت الزراعة، التي لم تساهم سوى بنسبة ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، ما نسبته ١٠,٥ في المائة من العمالة، مما يعني أن الإنتاجية الزراعية منخفضة بشكل خاص. ويهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي والعمالة على حد سواء، وقد زاد قطاعا التجارة والبناء أهمية في السنوات الأخيرة. وكانت أغلبية كبيرة من النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات (٥٩,٤ في المائة) والزراعة منخفضة الإنتاجية (٢٠,٨ في المائة).

الجدول ٢-١: التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة، ٢٠١٣

	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (بالنسب المئوية)	**الحصة في العمالة** (بالنسب المئوية)		
		المجموع	***الذكور***	***الإناث***
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	3.7	10.5	*8.5*	*20.8*
التصنيع والتعدين والمحاجر	16.3	12.2	*12.6*	*9.9*
البناء	11.1	15.6	*18.6*	*0.2*
التجارة والمطاعم والفنادق	19.3	19.6	*21.9*	*8.4*
النقل والتخزين والاتصال	7.4	6.4	*7.5*	*1.3*
الخدمات وغيرها من الفروع	42.2	35.7	*31.0*	*59.4*
المجموع	**100.0**	**100.0**	***100.0***	***100.0***

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٤أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٤ب).

٣٧. وتظل المعونة المقدمة من الجهات المانحة ذات أهمية حاسمة لبقاء السلطة الفلسطينية. ويُستخدَم الدعم المقدم للميزانية أساساً لتمويل النفقات المتكررة، مثل الأجور والمعاشات التقاعدية والتحويلات، وليس لنفقات التنمية والاستثمار التي من شأنها أن تسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وشملت المعونة المقدمة في عام ٢٠١٣ زيادة في الدعم المباشر المقدم للميزانية بما يقدر بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة بالمقارنة مع المبلغ المستلم في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرة واسعة في التمويل، وهو ما أفضى إلى ارتفاع مستويات تمويل المصارف المحلية وتراكم هائل لصافي المتأخرات وبلوغ الدين العام حوالي ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤). ويخلق نموذج تمويل هش من هذا القبيل اعتماداً كبيراً على المعونة ويقوض قابلية الاستمرار على المدى الطويل للمؤسسات التي تعكف السلطة الفلسطينية على إنشائها كحجر زاوية لبرنامج بناء دولتها.

تطورات سوق العمل

٣٨. في عام ٢٠١٣، زاد عدد السكان الفلسطينيين في سن ١٥ عاماً فما فوق بنسبة ٣,٦ في المائة وارتفع مجموع القوى العاملة الفلسطينية بنسبة ٣,٧ في المائة، ولم يسفر ذلك عن أي تغيير عملي في المعدل العام لمشاركة القوى العاملة البالغ ٤٣,٦ في المائة (انظر الجدول ٢-٢). ويبقى هذا المعدل منخفضاً نتيجة انخفاض شديد في معدل مشاركة النساء (حتى حسب المعايير الإقليمية)، الذي لم يبلغ سوى ١٧,٣ في المائة، بالمقارنة مع ٦٩,٣ في المائة بالنسبة للرجال. وتؤدي الأعراف الاجتماعية والثقافية والطلب الضعيف على اليد العاملة في الاقتصاد المنظم والحواجز المؤسسية والقيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل والعبور، مجتمعة إلى إبقاء أغلبية ساحقة من النساء بعيداً عن سوق العمل. وبالنظر إلى ما حصّلته النساء من مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً، فإن ذلك يمثل خسارة لا يستهان بها للإمكانات الاقتصادية.

٣٩. وارتفع المعدل العام للبطالة إلى ٢٣,٤ في المائة بارتفاع مجموع عدد العاطلين عن العمل من ٢٥٦٠٠٠ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٧٠٠٠٠ في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥,٦ في المائة. وبلغ معدل البطالة بالنسبة للرجال ٢٠,٦ في المائة، في حين بلغ هذا المعدل بالنسبة للنساء ٣٥,١ في المائة، مما يسلط المزيد من الضوء على قلة الفرص المتاحة للعدد المحدود من النساء اللواتي يدخلن سوق العمل. وسُجل أعلى ارتفاع في معدل البطالة في غزة خلال الفصل الرابع من العام بعدما أوقفت مصر فعلياً اقتصاد الأنفاق، ولم تتخذ إسرائيل أي تدابير متناسبة لتخفيف الحصار. وتوقفت فعلياً في غزة أنشطة قطاعيْ البناء والنقل التي كانت تعتمد صورة خاصة على تجارة الأنفاق. وكنتيجة لذلك، قفز معدل البطالة في صفوف الرجال من ٢٢,٧ في المائة في الفصل الثاني من العام إلى ٣٤,٨ في المائة في الفصل الرابع. وبلغ معدل البطالة في صفوف النساء ٥٣,٤ في المائة في الفصل الرابع، وقد ظل باستمرار فوق ٥٠ في المائة طوال العام. ولا تتاح للنساء في غزة سوى فرص قليلة للعمالة المنظمة خارج نطاق وظائف القطاع العام في الصحة والتعليم. وعليه، فإن أغلبية ساحقة من النساء المشاركات في القوى العاملة هن إما عاطلات عن العمل أو عاملات في القطاع غير المنظم في مجال التنظيف أو رعاية الأطفال أو عاملات مساهمات في دخل الأسرة دون أجر في الأنشطة الزراعية.

الجدول ٢-٢: مؤشرات سوق العمل، الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

	٢٠١٢	٢٠١٣				٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٢
	المتوسط السنوي	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المتوسط السنوي	النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	2 558	2 615	2 638	2 661	2 684	2 649.5	3.6
القوى العاملة (بالآلاف)	1 114	1 134	1 133	1 161	1 194	1 155.5	3.7
العمالة (بالآلاف)	858	862	900	886	893	885.3	3.1
الضفة الغربية	519	504	523	510	532	517.3	-0.2
غزة	256	264	279	270	254	266.8	4.1
إسرائيل والمستوطنات	83	93	96	103	105	99.3	19.6
البطالة (بالآلاف)	256	271	234	275	301	270.3	5.6
معدل مشاركة القوى العاملة (بالنسب المئوية)	43.6	43.4	43.0	43.6	44.5	43.6	0.1
الذكور	*69.1*	*69.0*	*68.7*	*69.5*	*70.0*	*69.3*	*0.3*
الإناث	*17.4*	*17.1*	*16.6*	*17.1*	*18.3*	*17.3*	*-0.7*
معدل البطالة (بالنسب المئوية)	23.0	23.9	20.6	23.7	25.2	23.4	1.5
الذكور	*20.6*	*21.2*	*17.6*	*20.3*	*23.1*	*20.6*	*0.0*
الإناث	*32.9*	*35.3*	*33.6*	*37.8*	*33.5*	*35.1*	*6.5*
الضفة الغربية	19.0	20.3	16.8	19.1	18.2	18.6	-2.0
الذكور	*17.3*	*18.6*	*14.9*	*16.8*	*16.9*	*16.8*	*-3.0*
الإناث	*25.4*	*27.4*	*25.1*	*28.2*	*23.2*	*26.0*	*2.5*
غزة	31.0	31.0	27.9	32.5	38.5	32.5	4.8
الذكور	*26.8*	*26.3*	*22.7*	*26.9*	*34.8*	*27.7*	*3.5*
الإناث	*49.9*	*51.6*	*50.4*	*56.7*	*53.4*	*53.0*	*6.2*

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة (٢٠١٤ب).

٤٠. يظل وضع القوى العاملة من الشباب الفلسطيني بالغ الهشاشة، علماً أن حوالي ٧٠ في المائة من السكان الفلسطينيين لا يتعدى سنهم ٣٠ عاماً. وفي حين قد يكون من المتوقع أن تكون مشاركة الشباب في القوى العاملة أكثر انخفاضاً لأن الشباب يقضون وقتاً أطول في التعليم، فإنها منخفضة بصورة استثنائية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠١٣، شارك ٤٩ في المائة من الشبان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً في القوى العاملة، مقارنةً بمجرد ٨,٨ في المائة من الشابات (انظر الجدول ٢-٣). وكانت مشاركة الشباب في القوى العاملة أعلى على نحو طفيف في الضفة الغربية منها في غزة.

٤١. وكان ٣٨,٨ في المائة من أولئك الشباب الذين شاركوا في القوى العاملة، عاطلين عن العمل. وبلغ معدل بطالة الشبان ٣٦,٩ في المائة، وأما معدل بطالة الشابات فتجاوز ذلك بكثير إذ بلغ ٦٤,٧ في المائة. وفي حالة غزة بالذات، شهد هذان المعدلان ارتفاعاً، فبلغ معدل بطالة الشبان ٥١,٨ في المائة بينما بلغت بطالة الشابات معدلاً استثنائياً بنسبة ٨٦,٣ في المائة. وأكثر المتأثرين هم المتخرجون الشباب. إضافةً إلى ذلك، كان ١٩,٣ في المائة من الفلسطينيين الشباب (ومن بينهم ٣٣,١ في المائة من الشابات) خارج القوى العاملة والتعليم. وهذه المعدلات دليل على نشوء أزمة في عمالة الشباب. وتترتب عن هذه المستويات المأساوية لنقص استخدام اليد العاملة وخسارة الإمكانات الاقتصادية، عواقب وخيمة على المدى الطويل بالنسبة لآفاق مستقبل شباب اليوم. وثمة حاجة ماسة للاستثمار في الشباب من خلال وضع سياسات وبرامج مستهدفة لسوق العمل، بما في ذلك نظم استحداث الوظائف المباشرة وزيادة فرص التدريب المهني والإرشاد الوظيفي ودعم تنمية الأعمال، وفي الوقت نفسه تحسين ظروف العمل. وفي ظروف استمرار التقشف المالي الذي تعيشه السلطة الفلسطينية، بدأت إمكانات العمالة في القطاع العام تنخفض، لذا فمن الضروري أن يُسمح للقطاع الخاص بالتوسع لاستحداث وظائف

جديدة. ويقتضي ذلك من إسرائيل أن ترفع بشكل شامل ومستدام القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق. ويقتضي ذلك أيضاً إعادة تنظيمٍ العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل وبقية العالم بغية تسهيل التجارة والاستثمار[٤].

الجدول ٢-٣: وضع القوى العاملة من الشباب (من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)، ٢٠١٢-٢٠١٣

	٢٠١٢	٢٠١٣		
	المجموع	**المجموع**	***الذكور***	***الإناث***
معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (بالنسب المئوية)	29.6	29.3	*49.0*	*8.8*
الضفة الغربية	32.4	31.7	*53.2*	*9.1*
غزة	25.3	25.5	*42.3*	*8.2*
معدل بطالة الشباب (بالنسب المئوية)	38.8	41.0	*36.9*	*64.7*
الضفة الغربية	30.9	32.8	*29.6*	*52.4*
غزة	55.1	57.2	*51.8*	*86.3*
الشباب خارج القوى العاملة (بالنسب المئوية)	70.4	70.7	*51.0*	*91.2*
في التعليم (بالنسب المئوية)	52.0	51.4	*45.0*	*58.1*
خارج التعليم (بالنسب المئوية)	18.4	19.3	*6.0*	*33.1*

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (٢٠١٤ب).

الإطار ٢-١
الانتقال من المدرسة إلى العمل

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠١٣ دراسة استقصائية بشأن الانتقال من المدرسة إلى العمل. وهي دراسة استقصائية للأسر المعيشية وضعتها منظمة العمل الدولية وتستهدف الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٩ عاماً. وترمي هذه الدراسة إلى الوقوف على التحديات الخاصة التي تطرحها عمالة الشباب ومساعدة واضعي السياسات في تصميم الأدوات المناسبة لدعم انتقال الشباب إلى العمالة. وترد أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة كالتالي:

- لا يستفيد عدد كبير للغاية من الشباب من النظام التعليمي بشكل كامل.
- معدلات بطالة الشباب هي من بين أعلى المعدلات المسجلة في المنطقة، لا سيما بالنسبة للشابات، وتطال البطالة طويلة الأجل أكثر من نصف الشباب العاطل عن العمل.
- رغم أن البطالة قد تنتشر أكثر بين الحاصلين على مستويات تعليمية عالية، فإن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد على الشباب من حيث الأجور وفرص الحصول على وظائف أفضل.
- معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة شديد الانخفاض ويعكس فجوة واسعة بين الجنسين.
- لا يلقى العمل للحساب الخاص احتراماً كبيراً ولا يمثل خياراً قابلاً للاستمرار لمعظم الشباب.
- رغم أن العمل غالباً ما يكون مدفوع الأجر، فإن ثمة شواغل أخرى بشأن نوعية الوظائف تؤثر على قدرة الشباب على الاستفادة القصوى من إمكاناتهم الاقتصادية.
- تؤثر قضايا الجنسين تأثيراً عميقاً في سوق عمل الشباب.
- لم تتمكن من إتمام الانتقال إلى سوق العمل للحصول على عمالة مستقرة و/أو مرضية، سوى شريحة صغيرة من الفلسطينيين الشباب (٢٢,٦ في المائة)؛ ولم يخطُ نصفهم تقريباً (٤٥,٦ في المائة) الخطوة الأولى في عملية الانتقال ويظل ٣١,٨ منهم في مرحلة الانتقال.

[٤] لم يكن بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤، الذي لا يزال يحدد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وبقية العالم، معَدّاً سوى لفترة مؤقتة تمتد على خمس سنوات، وهو بذلك لم يعد مناسباً لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

- من بين العوامل المحددة الجيدة للأداء الجيد في الانتقال إلى سوق العمل، هناك الجنس ومنطقة الإقامة ومستوى التحصيل الدراسي.
- عمليات الانتقال المباشر هي السائدة، ولكن فترة الانتقال كانت طويلة بالنسبة للأشخاص الذين لم يحصلوا على عمالة مستقرة أو مرضية كأول تجربة لهم.

المصدر:
Sadeq (2014, forthcoming) "Labour market transitions of young women and men in the Occupied Palestinian Territory", ILO Work4Youth Publication Series.

٤٢. وارتفع مجموع العمالة بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣، وهي نسبة أقل من معدل نمو القوى العاملة. وسجل المعدل العام للعمالة، مقيساً من حيث مجموع العمالة كنسبة مئوية من السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق، انخفاضاً طفيفاً من ٣٣,٨ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٢ إلى ٣٣,٣ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣. وبلغ معدل عمالة الرجال ٥٣,٨ في المائة في نهاية عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ١٢,٢ في المائة بالنسبة للنساء. وبينما تراجع إجمالي العمالة في الضفة الغربية بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، زادت عمالة الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة كبيرة بلغت ١٩,٦ في المائة. وبحلول الفصل الرابع من عام ٢٠١٣، كان يعمل في إسرائيل والمستوطنات ١٠٥٠٠٠ عامل فلسطيني من الضفة الغربية، حسب التقديرات. وأصبح سوق العمل الإسرائيلي مغلقاً في وجه فلسطينيي غزة منذ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٦.

٤٣. ولا تزال العمالة في إسرائيل خاضعة لنظام الحصص والتراخيص فيما يتعلق بفلسطينيي الضفة الغربية الحاصلين على تصريح أمني والحاملين بطاقة هوية مغناطيسية. وتطبَّق إلى جانب ذلك معايير أخرى. فقد خفِّض في عام ٢٠١٣ الحد الأدنى لسن الحصول على ترخيص من ٢٦ إلى ٢٤ عاماً، ولكن يشترَط في مقدمي طلب الحصول على ترخيص أن يكونوا متزوجين ولديهم أطفال. وعليه، ليست العمالة في إسرائيل خياراً للعديد من أفواج الشباب الفلسطيني. وحسب المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، خُصص لقطاع البناء ٥٠٠٠ ترخيص إضافي في عام ٢٠١٣ وزادت حصة التراخيص التي تسمح بالمكوث في إسرائيل ليلاً من ٧٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ترخيص. ونتيجةً لذلك، بلغ بحلول آذار/ مارس ٢٠١٤ مجموع حصص تراخيص العمل في إسرائيل ٤٨٢٥٠ ترخيصاً أصدِر منها فعلياً ٤٥٠٠٧ تراخيص. وأصدر ٢٤٩٨٦ ترخيصاً إضافياً للعمل في المستوطنات (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٤)[٥]. وهذا يعني أن ٣٥٠٠٠ فلسطيني، حسب التقديرات، يعملون في سوق العمل الإسرائيلي دون ترخيص، عن طريق قنوات غير نظامية، وغالباً ما يعرضون أنفسهم لمخاطر كبيرة. وهم معرضون بوجه خاص للاستغلال والممارسات التعسفية.

٤٤. ويعمل معظم الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء، يليه التصنيع ثم التجارة والزراعة. ويعني نقص المساكن في إسرائيل أن الطلب على عمال البناء ما فتئ يتزايد. ورغم أن جزءاً من هذا الطلب يلبيه عمال من الخارج، فإن من الممكن خلق المزيد من الفرص أيضاً للفلسطينيين. ولا تزال تدفقات اليد العاملة الفلسطينية نحو إسرائيل منفذاً بالغ الأهمية ومصدر دخل في غياب مزيد من القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني. بيد أن هذه التدفقات لا يمكن أن تحل محل السماح بتنمية القاعدة الإنتاجية الفلسطينية.

الأجور والأسعار

٤٥. أظهرت الأجور الحقيقية في عام ٢٠١٣ نمواً بسيطاً في القطاع العام، بل تراجعاً طفيفاً في القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة سواءً بسواء. وكان متوسط الأجور في القطاع الخاص في غزة، الذي بلغ ٤٣,٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، لا يكاد يتجاوز نصف المتوسط المسجل في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، فاق متوسط الأجور التي تقاضاها العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات، والبالغ ١٧٥,٤ شيكلاً اسرائيلياً جديداً في اليوم، متوسط الأجور المتقاضاة في القطاع الخاص في الضفة الغربية بما يقارب ٢,٢ من المرات (انظر الجدول ٢-٤). ويفسِّر حافز الأجور هذا التنقلات الطويلة والمكلفة والشاقة في غالب الأحيان، التي يتحملها أكثر من ١٠٠٠٠٠ عامل فلسطيني يومياً للوصول إلى أماكن العمل في إسرائيل والمستوطنات.

[٥] إضافةً إلى تراخيص العمل، تم إصدار ١٧٣٣٣ ترخيصاً للتجار من أصل مجموع الحصص البالغ ١٧٧٥٠.

الجدول ٢-٤: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠١٣

	الضفة الغربية	غزة
متوسط الأجر اليومي (بالشيكل الإسرائيلي الجديد)، ٢٠١٣		
القطاع العام	102.2	82
القطاع الخاص	81.2	43.3
إسرائيل والمستوطنات	175.4	–
التغيير في الأجور الحقيقية ٢٠١٣/٢٠١٢ (بالنسب المئوية)		
القطاع العام	0.1	4.5
القطاع الخاص	-0.9	-3.7
إسرائيل والمستوطنات	3.7	–
مؤشر الأسعار الاستهلاكية لعام ٢٠١٣ (بالنسب المئوية)	3.1	-0.76

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٤ب) وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١٤ج).

٤٦. دخل الحد الأدنى للأجر الفلسطيني حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، بمقدار ١٤٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في الشهر و٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم و٨,٥٠ شيكلات إسرائيلية جديدة في الساعة. ووفقاً لبيانات مقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقاضى ١٠٦٥٠٠ مستخدَم بأجر في القطاع الخاص (باستثناء العمال في إسرائيل والمستوطنات) أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤ب). ويمثل ذلك ١٩,١ في المائة من العمال في القطاع الخاص، منها ١١,٢ في المائة في الضفة الغربية و٤٢,٦ في المائة في غزة. ولا تزال ثمة حاجة إلى وضع آليات لتعزيز الامتثال لتطبيق الحد الأدنى للأجور، لا سيما بالنسبة للقطاعات متدنية الأجر مثل قطاع الخدمات ورعاية الأطفال والحلاقة والنسيج والزراعة. وهذه القطاعات هي القطاعات التي تتركز فيها عمالة النساء بشكل كثيف.

٤٧. ولا تزال توجد فجوة جنسانية واسعة في الأجور، إذ لا يمثل متوسط الأجر اليومي الذي تتقاضاه النساء في القطاع الخاص في الضفة الغربية والذي يبلغ ٦٤,٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً سوى ٧٦ في المائة مما يتقاضاه نظراؤهن الذكور، وهو بذلك دون الحد الأدنى للأجور (انظر الشكل ٢-٣). ويمكن أن تتوقع النساء العاملات في إسرائيل والمستوطنات أيضاً تقاضي أجور أقل من الرجال، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن أغلبية الرجال يعملون في قطاع البناء حيث الحد الأدنى للأجر القطاعي (٥٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد) يفوق الحد الأدنى للأجر الوطني الإسرائيلي (٤٣٠٠ شيكل إسرائيلي جديد). ويضاهي متوسط الأجور اليومية للنساء في غزة أجور الرجال لأن نسبة عالية من الأعداد المنخفضة جداً من النساء المستخدمات يعملن في القطاع العام.

الشكل ٢-٣: متوسط الأجور اليومية مصنفة حسب الموقع والجنس، ٢٠١٣

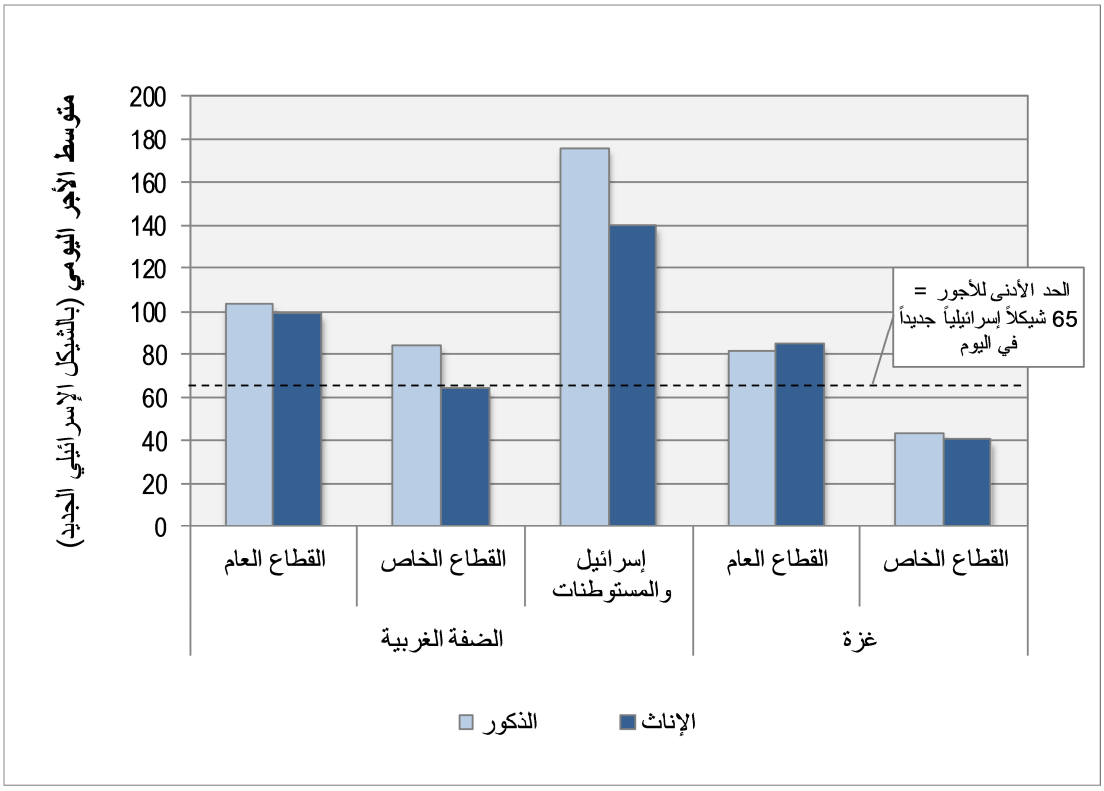

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات مسح القوى العاملة (٢٠١٤ب).

٤٨. وانخفض معدل التضخم، مقيساً بمؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني، انخفاضاً متواضعاً ليصل إلى ١,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٢,٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤ج). وشهدت الضفة الغربية أعلى معدل للتضخم بنسبة ٣,١ في المائة، تليها القدس الشرقية بمعدل ١,٨١ في المائة. وانخفض في الواقع معدل التضخم في غزة بنسبة ٠,٧٦ في المائة لأن إسرائيل سمحت بدخول معظم السلع الاستهلاكية، بينما انكمش النشاط الاقتصادي مع استمرار منع دخول المواد الخام وإغلاق الأنفاق.

٤٩. وعلى العموم، سُجِّلت أعلى زيادات في الأسعار في الفئات الفرعية المتمثلة في البطاطا (٤٣,٥٧ في المائة) والخضار الجافة (٣١,٨٩ في المائة) والبيض (١٦,٢٥ في المائة) والسجائر (١٢,٤٩ في المائة) والتعليم (٦,٩٥ في المائة). ويكون للزيادات في أسعار المواد الغذائية أعظم تأثير على الأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر أو تحاذيه. وفي سياق ركود المداخيل، يمكن أن يكون لهذه الزيادات أثر ضار على مستويات الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠١٢، عانى ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية، المكونة من ١,٥٧ مليون شخص، من انعدام الأمن الغذائي. وكان لانعدام الأمن الغذائي تأثير مباشر على ١٩ في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية و٥٧ في المائة في غزة (الفاو وآخرون، ٢٠١٣). وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الفلسطينيين هو نتيجةٌ مباشرةٌ لتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك انخفاض المداخيل الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة، وليس لعدم توفر الغذاء.

الحواجز التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية في الضفة الغربية

٥٠. في حين شهدت الضفة الغربية تسهيلاً نسبياً للتنقل في عام ٢٠١٢، فإنها لم تشهد أي تسهيلات إضافية ملموسة في عام ٢٠١٣. وما زال يعيق التنمية الاقتصادية نظامٌ متعدد المستويات من القيود المفروضة على التنقل والعبور، يجمع بين عراقيل مادية ونظام تراخيص يتسم بالتعقيد والمراقبة. وفي عام ٢٠١٣، شملت العراقيل المادية أمام التنقل ٥٩ نقطة تفتيش عسكرية يشغلها موظفون بصفة دائمة، و٢٥ نقطة تفتيش جزئية ذات هياكل أساسية دائمة ولكن يشغلها موظفون على أساس مخصص ومئات من الحواجز الطرقية والسدود الترابية والخنادق والبوابات، إضافة إلى الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وأصبحت بعض نقاط التفتيش، بما فيها على طول الجدار الفاصل، أكثر ترسخاً، في حين سُجِّل وجود ٢٤٣ نقطة تفتيش عشوائية أو مسماة "متنقلة" في الشهر في عام ٢٠١٣ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ). وتبدو تجزئة الضفة الغربية واضحة أيضاً في شبكة الطرق البديلة "نسيج الحياة" التي تهدف إلى تقريب المواصلات من الفلسطينيين بدلاً من تحقيق التواصل الجغرافي، مما يساهم في تعطيل الطرق التقليدية وفقدان المزيد من الأراضي.

٥١. وبحلول تموز/ يوليه ٢٠١٣، كان قد أُنجز ما يناهز ٦٢ في المائة من طريق الجدار الفاصل المتوقع أن يبلغ طوله ٧١٢ كلم، مع وجود نسبة ١٠ في المائة إضافية قيد البناء (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣أ). وبدلاً من اتباع خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر")، يشق الجدار طريقه بنسبة ٨٥ في المائة داخل الضفة الغربية، عازلاً بذلك ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية[٦]. ويقيم أكثر من ٨٥ في المائة من المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر. ويقطن هذه المنطقة، المعروفة أيضاً باسم "منطقة التماس"، حوالي ١١٠٠٠ فلسطيني، وهي تضم أراضي زراعية وموارد مائية هامة. ويحتاج الفلسطينيون الذين يعيشون في منطقة التماس إلى تراخيص خاصة للعيش في بيوتهم، بينما يحتاج المزارعون إلى تراخيص للوصول إلى أراضيهم عن طريق ٧٤ بوابة زراعية على طول مسار الجدار، منها ٥٢ بوابة لا تُفتح إلا في موسم جني الزيتون (المرجع نفسه). ومنذ بناء الجدار الفاصل، تزايدت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية في منطقة التماس.

٥٢. ويكتسي الوصول إلى المنطقة جيم، حيث تحتفظ إسرائيل بالولاية القضائية الكاملة عسكرياً ومدنياً، أهمية حاسمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وتمثل المنطقة جيم أكثر من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وتشتمل على معظم مواردها الطبيعية. وتسيطر المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية على ٧٠ في المائة من المنطقة جيم، مما يجعلها مغلقة أمام استخدام الفلسطينيين وتنميتهم لها. ويخضع نشاط البناء الفلسطيني لقيود صارمة في ٢٩ في المائة من نسبة ٣٠ في المائة المتبقية، إذ تخصص الإدارة المدنية الإسرائيلية فعلياً أقل من ١ في المائة من المنطقة جيم للتنمية الفلسطينية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣أ).

٥٣. وكما تتوخى مبادرة اقتصادية مقترحة ذات صلة بعملية السلام، تقتضي تنمية القطاع الخاص على نطاق واسع الوصول إلى المنطقة جيم. ومن الضروري الحصول على الأراضي وطرق الوصول إليها في المنطقة جيم لتنفيذ مشاريع الاستثمار المخطط لها منذ أمد بعيد بدعم من الجهات المانحة الدولية، مثل المجمعات الصناعية في محافظات جنين وبيت لحم وأريحا، بالقرب من المعابر التجارية مع إسرائيل والأردن. وتطلبت مسألة الحصول على تراخيص لتشييد المواقع والهياكل الأساسية المرتبطة بها سنوات من المفاوضات المطوّلة مع السلطات الإسرائيلية، ولا تزال بعض التفاصيل عالقة. وبالمثل، واجهت مبادرة كبيرة وطموحة من القطاع الخاص لبناء مدينة روابي الجديدة، أساساً في المنطقة ألف بالقرب من رام الله، حالات تأخير عديدة وإنفاق الكثير من رأس المال السياسي لتأمين التراخيص اللازمة لبناء الهياكل الأساسية اللازمة في المنطقة جيم[٧]. ويجب أن يُجدَّد كل سنة ترخيص العبور إلى الطريق الرئيسي المؤدي إلى المدينة والممتد على مسافة ٣,٨ كلم داخل المنطقة جيم، في حين لا يزال الترخيص اللازم لوصل "روابي" بالشبكة القائمة لضخ المياه عالقاً منذ أكثر من أربعة أعوام. وفي وقت قيام البعثة، لم يكن قد مُنح ترخيص لبناء محطة لمعالجة مياه الصرف للمدينة في المنطقة جيم. ورغم أن بناء المدينة قد قطع أشواطاً، مع توقع تسليم الدفعة الأولى من الوحدات السكنية إلى من اشتروها في عام ٢٠١٤، فإن هذا النوع من الصعوبات يثير تساؤلات حول جاذبية هذه المبادرات ومن ثم

[٦] دعت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار الفاصل إلى وقف نشاط البناء وإزالته على الفور والتعويض عن جميع الأضرار التي استتبعها. ودعم هذه الفتوى قرار لاحق صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ES-10/15، مؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[٧] "روابي" مشروع مشترك بين الشركة القطرية "ديار" والشركة الفلسطينية "مسار الدولية". وتُقدر استثمارات هذا المشروع بحوالي مليار دولار أمريكي، وهو أكبر مشروع عقاري وحيد يُضطلع به على الإطلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة.

قابلية استمرارها على المدى الطويل. وتشكل عمليات التفاوض الطويلة والمكلفة وغير المؤكدة، إلى جانب نتائجها الهشة، خطراً كبيراً جداً بالنسبة إلى المستثمرين المحتملين في فلسطين. وقد لا يكون من المفاجئ أن الاستثمار الخاص لم يبلغ سوى حوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السبع الماضية، وهو معدل منخفض جداً حسب المعايير الدولية (البنك الدولي، ٢٠١٣أ).

٥٤. وبحثت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً (البنك الدولي، ٢٠١٣ب) الفوائد الاقتصادية التي قد تنجم عن رفع القيود للسماح بتحقيق تنمية اقتصادية فلسطينية في المنطقة جيم، في مجالات الزراعة واستغلال معادن البحر الميت واستخراج الحجارة وتكسيرها والبناء والسياحة والاتصالات ومواد التجميل. وخلصت الدراسة إلى أن الفوائد المباشرة وحدها المتأتية من المخرجات الإضافية المحتملة لهذه القطاعات ستبلغ ما لا يقل عن ٢,٢ مليار دولار أمريكي في السنة. وبضم الفوائد غير المباشرة، سيبلغ إجمالي القيمة المضافة المحتملة ٣,٤ مليارات من الدولارات الأمريكية أو ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام ٢٠١١. وكما يرد في التقرير، "من دون القدرة على الاضطلاع بنشاط اقتصادي هادف في المنطقة جيم، سيبقى الحيز الاقتصادي في الضفة الغربية مكتظاً وغير مكتمل النمو وآهلاً بأشخاص تتسم علاقاتهم اليومية مع دولة إسرائيل بالانزعاج والتكلفة والإحباط" (المرجع نفسه، الصفحة xii).

٥٥. ومن الضروري أيضاً الوصول إلى الأسواق المحلية والأجنبية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فلسطينية مستدامة. ورغم أن الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة هي الأسواق المحلية الطبيعية لبعضها بعضاً، فقد أصبحت الروابط التجارية بين مختلف أجزاء الأرض الفلسطينية المحتلة متقطعة أكثر فأكثر. وتمر تجارة الضفة الغربية مع بقية العالم أساساً بإسرائيل، عن طريق المعابر التجارية الموجودة على طول الجدار الفاصل. وتتم التجارة مع الأردن بدرجة أقل بكثير وإن كانت متزايدة عن طريق جسر ألنبي (الملك حسين). وتظل شروط التجارة منحازة ضد الفلسطينيين، إذ إن الواردات من السلع الاستهلاكية تفوق الصادرات بشكل كبير. وتبقى الواردات من المواد الخام مقيدة بتطبيق صارم لقائمة من المواد المسماة "مزدوجة الاستخدام"، التي ترى الحكومة الإسرائيلية أنها تنطوي على تهديد للأمن، مما يطرح تحديات أمام إنتاجية الأعمال التجارية الفلسطينية وقدرتها التنافسية. وتواجه قدرة المصدرين على التنافس عوائق إضافية بسبب تطبيق نظام التشاحن الذي يرفع تكاليفهم كثيراً، كما ورد وصفه في تقرير عام ٢٠١٣ (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣أ).

٥٦. وفي عام ٢٠١٣، تم تجهيز جميع المعابر التجارية الموجودة على طول الجدار الفاصل للتمكن من وضع الصادرات الفلسطينية في حاويات. ويسهل ذلك نقل المنتجات الموجهة إلى أماكن بعيدة. غير أنه لن يكون فعالاً من حيث التكلفة بالنسبة للكميات الصغيرة من المنتجات الموجهة نحو الأسواق الإسرائيلية، التي تبقى مع ذلك بحاجة إلى حملها على منصات نقالة لتصديرها وفقاً لما هو مفروض من قيود صارمة. ولم ينفذ بعد نظام الحاويات في جسر ألنبي رغم أن التقديرات تشير إلى أن ذلك سيحد من التكلفة والوقت والضرر عند الجسر بحوالي ٢٠-٣٠ في المائة (بالتريد ومجلس الشاحنين الفلسطينيين، ٢٠١٣). وسيكون تحسين طرق الوصول التجاري عن طريق الأردن أساسياً لفتح أسواق إقليمية عربية كبيرة أمام المنتجات الفلسطينية.

تشديد الحصار على غزة طوال ستة أعوام يشل الاقتصاد

٥٧. نص تفاهم تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بشأن وقف إطلاق النار تحديداً على فتح المعابر الحدودية نحو غزة. ورغم أن ذلك النزاع المباشر بين إسرائيل والناشطين من غزة خف كثيراً في عام ٢٠١٣، مما أدى إلى أقل عدد من الخسائر البشرية منذ أكثر من عقد من الزمن (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ)، فإن الحصار الذي فرضته إسرائيل في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ على حدود غزة ومجاليْها البحري والجوي لا يزال نافذاً. وتضاعف ذلك في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ بالجهود المتضافرة التي اتخذتها الحكومة المصرية لإغلاق الأنفاق الموجودة تحت معبر رفح الحدودي. ورغم أن الأنفاق ارتبطت بالتجارة غير القانونية وظروف العمل الخطيرة واستبعاد القطاع الخاص المشروع والإيرادات الضائعة على السلطة الفلسطينية، فإنها استمرت في تحريك النشاط الاقتصادي تحت الحصار.

٥٨. وكانت الأنفاق قبل إغلاقها المصدر الأول لدخول مواد البناء إلى غزة لأن إسرائيل فرضت قيوداً صارمة على استيراد مثل هذه المواد عن طريق المعبر التجاري المتبقي الوحيد على طول حدودها عند كيرم شالوم. ولم يكن يُسمح سوى بدخول كميات محدودة من مواد البناء اللازمة للمشاريع الموافق عليها، التي تنفذها المنظمات الدولية. وعقب إعلان الجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ عن اكتشاف نفق من غزة إلى إسرائيل، أوقفت حتى هذه الواردات من مواد البناء، وسُمِح باستئنافها جزئياً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

وما زالت السلطات المصرية تسمح بدخول مواد البناء عن طريق المعبر الرسمي الحدودي في رفح لمشروع بناء طريق تموله قطر (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ب). وفي وقت قيام البعثة، كان هذا المشروع عملياً هو نشاط البناء الوحيد المستمر الذي يمكن رؤيته. وكان لوقف نشاط البناء عموماً في غزة آثار مضاعفة سلبية كبيرة على الاقتصاد برمته.

الشكل ٢-٤: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة شهرياً، ٢٠١٣-٢٠١٤

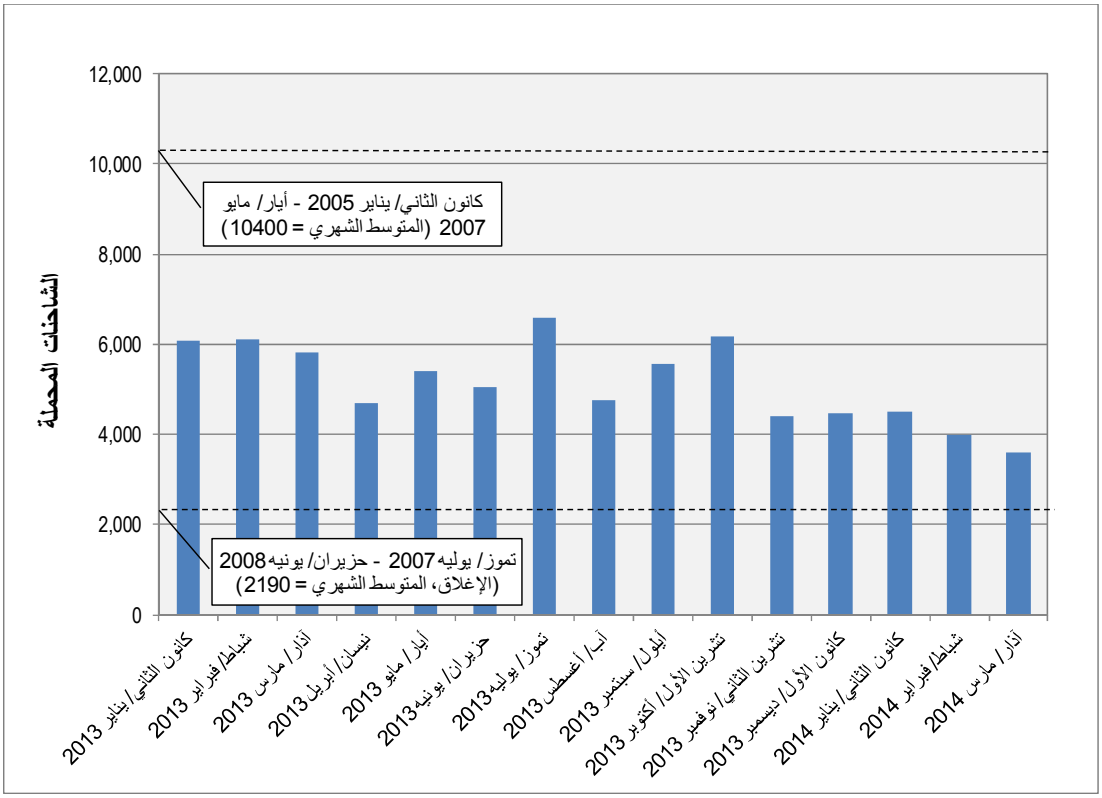

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات أنشطة معابر غزة (٢٠١٤ج)؛ بالتريد، *التقرير نصف الشهري بشأن معابر قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠* (البيانات حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) (٢٠١٠).

٥٩. ويمكن استيراد معظم السلع الاستهلاكية عن طريق معبر كيرم شالوم، الذي يستوجب التشاحن ويقع في أقصى جنوب غزة، مما يستتبع تكاليف نقل أعلى. ويكاد لا يمكن التنبؤ بفتح المعبر: فقد أُغلِق لمدة ٥٢ يوماً خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١٣ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣ج). ودخل إلى غزة شهرياً عن طريق كيرم شالوم في عام ٢٠١٣ ما متوسطه ٥٤٢٧ شاحنة محملة بالسلع، بالمقارنة مع متوسط قدره ٤٧٨٤ شاحنة في عام ٢٠١٢. ويبقى ذلك دون مستويات ما قبل الحصار بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، وقد انخفض هذا المتوسط مجدداً في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ٢-٤). ويؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي في غزة إلى انخفاض القدرة الشرائية وضعف الطلب على السلع الاستهلاكية.

٦٠. والصادرات من غزة منعدمة تقريباً. فلم تصدَّر في عام ٢٠١٣ سوى ١٨٢ شاحنة محملة بالمنتجات الزراعية، بالمقارنة مع ٢٥٤ شاحنة محملة بالسلع في عام ٢٠١٢ وأكثر من ١٥٠٠٠ شاحنة في عام ٢٠٠٠، وذلك قبل اندلاع الانتفاضة الثانية (انظر الشكل ٢-٥). ودعا اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بالتنقل والعبور إلى تدفق ٤٠٠ شاحنة محملة بالصادرات من غزة يومياً بحلول عام ٢٠٠٦، وهو مستوى لم يتم بلوغه قط. ويخضع عدد الأشخاص الذين يمكنهم العبور إلى إسرائيل لأغراض الأعمال التجارية أيضاً لقيود صارمة.

الشكل ٢-٥: صادرات غزة: مجموع الشاحنات المحملة سنوياً، ٢٠٠٠-٢٠١٣

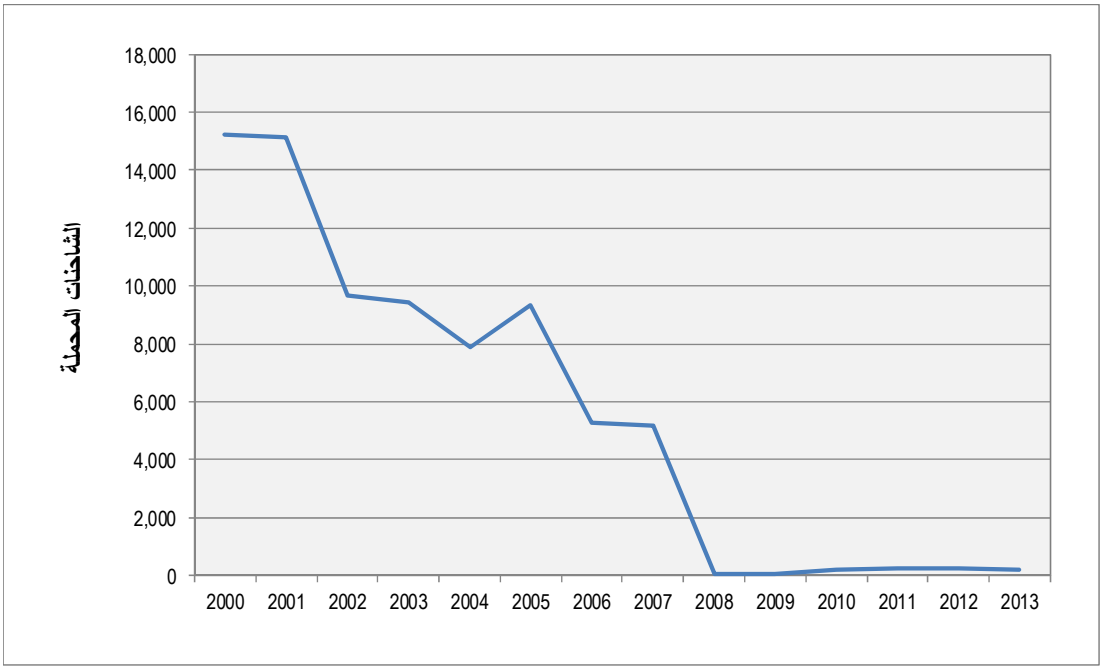

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات أنشطة معابر غزة (٢٠١٤ج).

٦١. ويتزايد تقليص القدرة الإنتاجية لغزة بفعل القيود المفروضة على الوصول إلى أراضيها الزراعية ومياه صيد الأسماك فيها. ولا يزال الجيش الإسرائيلي يفرض منطقة عازلة يقيد الوصول إليها، تبدأ رسمياً على بعد ٣٠٠ متر من الحدود مع إسرائيل، ولكن مع منطقة غير رسمية عالية المخاطر تمتد إلى أي مكان حتى مسافة ١,٥ كلم من الجدار العازل، مما يمنع من الوصول إلى ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة. علاوةً على ذلك، تفيد التقارير بأن تحسين الوصول إلى حدود المنطقة العازلة الرسمية الممتدة على طول ٣٠٠ متر، المشار إليه في عام ٢٠١٣، لا يُطبق بشكل منتظم. ووُسِّعت حدود صيد الأسماك في أيار/ مايو ٢٠١٣ من ٣ أميال بحرية إلى ٦ أميال، مما أتاح مصيداً أوفر شيئاً ما لمن تبقى من صيادي الأسماك في غزة، البالغ عددهم ٣٥٠٠ صياد. ومع ذلك، فإن هذا الحد رغم زيادته لا يمثل سوى نصف مسافة ١٢ ميلاً بحرياً، المتفاوض عليها في اتفاق برتيني لعام ٢٠٠٢، ويبقى بعيداً عن حدود ٢٠ ميلاً بحرياً المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو. ويمكن العثور على أسماك أكبر حجماً وأكثر ربحية في هذه المسافات البعيدة.

٦٢. ويفاقم تزايد نقص الطاقة والمياه من المحنة الاقتصادية التي تعيشها غزة. وبعد إغلاق الأنفاق، زاد عجز كهربائي مزمن في السنوات الأخيرة تدهوراً بعد إغلاق الأنفاق لأن الوقود المصري المدعوم الذي كان يُهرَّب سابقاً لتشغيل محطة الطاقة في غزة لم يُعوَّض بوقود ملائم مستورد من إسرائيل. ولا تُزود غزة بالكهرباء إلا لمدة لا تزيد على ثماني ساعات في اليوم، مما يؤدي إلى انتشار مولّدات عالية التلوث وخطيرة في غالب الأحيان بين من يمكنهم تشغيلها (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤د). علاوةً على ذلك، يُزود ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية بالمياه الجارية لمدة تتراوح بين ست ساعات وثماني ساعات فقط مرة كل أربعة أيام، في حين تُعتبر المياه المستخرجة من الآبار الجوفية في غزة غير مأمونة للاستهلاك البشري بنسبة تفوق ٩٠ في المائة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣ج و٢٠١٤د).

٦٣. وأدى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى الاعتماد على المعونة بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣ج). وفي الوقت نفسه، بدأ عمال غزة يفقدون مهاراتهم أكثر فأكثر وبدأ تعزيز روح تنظيم المشاريع يزداد صعوبة. ودون القدرة على استيراد المواد اللازمة للبناء والإنتاج الصناعي، أو تصدير منتجات غزة إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك إلى إسرائيل والأسواق الأجنبية، لا يمكن أن يتحقق انتعاش حقيقي للقطاع الخاص المتهالك في غزة، ولا لاقتصادها المشلول بشكل أعم. وفي نهاية المطاف، يجب فك الحصار.

٣ - وقائع الاحتلال: حقوق العمال وكرامتهم تحت ضغط مستمر

تسريع وتيرة توسع الاستيطان الإسرائيلي

٦٤. لا يزال نشاط الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يؤثر سلباً على حقوق ورفاه الفلسطينيين من عمال وأصحاب عمل وأسرهم[٨]. ويشير تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إلى أن الأنشطة المتصلة بالاستيطان الإسرائيلي وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون توجد في صميم معظم انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والعمل والصحة والتعليم والسكن ومستوى عيش لائق (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). وتدعم السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية المستوطنات وزيادة توسعها، في حين يواجه الفلسطينيون قيوداً على تنقلهم وإقامتهم وندرة الأراضي والمياه وهدم البنى التحتية والمنازل والتشريد وعنف المستوطنين. وبينما يُطبق القانون المدني الإسرائيلي على الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية، يُطبق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين.

٦٥. وقيام إسرائيل ببناء مستوطنات وتوسيعها في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما شددت على ذلك الأمم المتحدة باستمرار، أمرٌ مخالفٌ للقانون الدولي وعقبةٌ في وجه السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب؛ ٢٠١٣أ). ورغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة لإيقاف كل النشاط الاستيطاني، لا تزال الموافقة على مشاريع البناء الجديدة وأنشطة البناء مستمرة مع اتجاه نحو زيادة تكثيفها. ووفقاً للمكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، زاد نشاط البناء في مستوطنات الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بأكثر من الضعف في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٤). وفي عام ٢٠١٣، شُرع في بناء ٢٥٣٤ وحدة سكنية، بالمقارنة مع ١١١٣ في عام ٢٠١٢ (رويترز، ٢٠١٤).

٦٦. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ خططاً لبناء ٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. إضافةً إلى ذلك، تفيد التقارير بأن وزارة الإسكان والبناء ماضية في تقديم خطط لبناء ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية إضافية في المستوطنات الإسرائيلية، بما فيها ما يُسمى المنطقة "E-1" الواقعة بين معاليه أدوميم والقدس (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). ويسفر بناء المستوطنات في المنطقة E-1 عن عزل القدس الشرقية تماماً عن بقية الضفة الغربية، ويقطع بذلك التواصل الجغرافي الحاسم لبناء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٤، أعلنت السلطات الإسرائيلية موافقتها على منح تراخيص لبناء ٥٥٨ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات هارحوما ونيفي يعقوب (النبي يعقوب) وبسغات زئيف في القدس الشرقية (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤). وأعرب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في آذار/ مارس ٢٠١٤ عن قلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى خطط للمضي قدماً في بناء أكثر من ٢٣٠٠ وحدة سكنية يقع العديد منها في عمق الضفة الغربية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٤). وفي آذار/ مارس ٢٠١٤، أُعلن عن مناقصة لبناء ٧٠٨ وحدات سكنية في مستوطنة جيلو في القدس الشرقية (هآرتس، ٢٠١٤أ)؛ وفي الشهر التالي، أذنت الحكومة الإسرائيلية بإنشاء مستوطنة جديدة في مدينة الخليل، وهي أول مستوطنة جديدة هناك منذ عام ١٩٨٠ (جيروزاليم بوست، ٢٠١٤؛ السلام الآن، ٢٠١٤). واستمر إنشاء المستوطنات أيضاً في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية (هآرتس، ٢٠١٤ب).

٦٧. وحسب التقديرات، يتراوح العدد الإجمالي للمستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) بين ٥٠٠٠٠٠ و٦٥٠٠٠٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). وكما كان الحال في عام ٢٠١٢، زاد عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) في عام ٢٠١٣ بمقداري المعدل المسجل بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين في إسرائيل[٩]. وزاد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بثلاث مرات منذ توقيع اتفاقات أوسلو (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ب). وتدعم حكومة إسرائيل استمرار توسع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين بطرق مباشرة وغير مباشرة

[٨] تُفهم المستوطنات الإسرائيلية على أنها " تشمل جميع البنى والعمليات المادية وغير المادية التي تشكل وتمكّن وتدعم العملية الرامية إلى توطين تجمّعات سكنية إسرائيلية فيما وراء الخط الأخضر لعام ١٩٤٩ في الأرض الفلسطينية المحتلة وإلى التوسع في هذه التجمعات والحفاظ عليها" (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ب).

[٩] في عام ٢٠١٣، بلغ معدل نمو السكان الإسرائيليين المقيمين في غرب خط الهدنة لعام ١٩٤٩ نسبة ١,٩ في المائة بينما بلغ معدل نمو المستوطنين الإسرائيليين نسبة ٤,٣ في المائة (جويش برس، ٢٠١٣).

منها تقديم التمويل للمستوطنات عن طريق كيانات غير حكومية. ومنذ عهد أقرب، أُثيرت في النقاش السياسي في إسرائيل قضية شفافية تمويل المستوطنات (جيروزاليم بوست، ٢٠١٤ب).

٦٨. ووفقاً للأمم المتحدة، تنتهك جميع المستوطنات الإسرائيلية المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين لسلطة محتلة إلى الأراضي التي تحتلها. وأكد كلٌّ من محكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣أ؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب).

وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه

٦٩. إن الأراضي والمياه أساسية لتحقيق التنمية الفلسطينية، بما فيها النمو الاقتصادي واستحداث الوظائف. وتعتمد سبل عيش آلاف الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، بمن فيهم المجتمعات البدوية، على الأنشطة الزراعية صغيرة النطاق والرعي. ومع ذلك فإن استمرار التوسع الاستيطاني يقيّد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية. ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تخصص المزيد من الأراضي في الضفة الغربية لأغراض الاستيطان. وتفيد التقارير بأن ١٠٠ هكتار صُنفت في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ بوصفها "أراضي الدولة" في ضواحي مستوطنة غوش عتصيون، لتوسع مستوطنات نيفي دانيال (النبي دانيال) وألون شفوت وإلعازر في المستقبل. ويبدو أن توسع مستوطنة إلعازر سيؤدي إلى دمج بؤرة استيطانية (جيروزاليم بوست، ٢٠١٤أ).

٧٠. وتوجد احتياطيات من الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية الفلسطينية في المنطقة جيم، التي تقع فيها المستوطنات الإسرائيلية. وكما سبقت الإشارة في الفصل ٢، يكاد لا يوجد في ظل الظروف الراهنة أي حيز للتنمية الفلسطينية في المنطقة جيم التي تشكل حوالي ٦٠ في المائة من الضفة الغربية. ويهدد ذلك سبل عيش الفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم، ولكنه يؤثر أيضاً في سبل عيش المجتمعات المحلية في المنطقتين ألف وباء والتي توجد احتياطياتها من الأراضي في المنطقة جيم. ووفقاً لدراسة استقصائية حديثة أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقدر أن ٢٩٧٠٠٠ فلسطيني يعيشون في المنطقة جيم، بمن فيهم بعض أكثر المجتمعات المحلية الفلسطينية استضعافاً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ه)[١٠]. وليست زيادة فرص وصول الفلسطينيين إلى المنطقة جيم ضرورية لتمكين الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين من النمو فحسب، بل هي ضرورية أيضاً لتزويد المجتمعات المحلية الفلسطينية المهمشة بما هي في أمس الحاجة إليه من دعم وهياكل أساسية، بما فيها المدارس.

٧١. غير أن سياسات وممارسات التخطيط الإسرائيلية للمجتمعات المحلية الفلسطينية تقييدية إلى حد كبير (بتسيلم، ٢٠١٣). وينطوي هذا الوضع على تمييز ضد الفلسطينيين لصالح المستوطنين الإسرائيليين، وهو يشكل بالتالي خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). ونادراً ما يستطيع الفلسطينيون الحصول على تراخيص للبناء والهياكل الأساسية من أي نوع كان[١١]. وفي نهاية عام ٢٠١٣، نشرت السلطات الإسرائيلية نظم التخطيط الخاصة بخمسة مجتمعات محلية فلسطينية للتعليق العام (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ). وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٤، أفادت تقارير بأن إسرائيل علقت التعاون مع الفلسطينيين بشأن نظم التخطيط في المنطقة جيم رداً على انضمامهم إلى عدد من الاتفاقيات الدولية (أروتز شيفا، ٢٠١٤).

٧٢. وأمام عدم وجود أي خيار آخر غير البناء دون ترخيص، يواجه الفلسطينيون باستمرار خطر الإخلاء وهدم ممتلكاتهم والتهجير القسري، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وخيمة على الضحايا. وفي عام ٢٠١٣، سرّعت السلطات الإسرائيلية وتيرة عمليات الهدم، فهدمت ما مجموعه ٦٦٣ مبنى بالمقارنة مع ٦٠٤ في عام ٢٠١٢، معظمه في المنطقة جيم. وكنتيجة لذلك، شُرِّد ١١٠٣ أشخاص. وفي وادي الأردن، تجاوزت عمليات الهدم في عام ٢٠١٣ مقداري ما كانت عليه في عام ٢٠١٢. وسُجِّل أيضاً ارتفاع ملحوظ في عمليات هدم المباني الممولة من الجهات المانحة مثل المباني السكنية أو المباني المتعلقة بالمواشي والمرافق

[١٠] يقوم هذا التقدير المنقح لعدد الفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم على منهجية جديدة. وفيما سبق، قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا العدد بحوالي ١٥٠٠٠٠ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩).

[١١] كما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم تجرِ الموافقة إلا على ٢١١ طلباً أو ٥,٦ في المائة من أصل ٣٧٥٠ طلباً على تراخيص للبناء قدمها الفلسطينيون في المنطقة جيم في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

الصحية وأحواض المياه. وكان من مصادر القلق الشديد في عام ٢٠١٣ عمليات الهدم واسعة النطاق والتهجير الجماعي لمجتمعات البدو في المنطقة جيم والقدس الشرقية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

٧٣. واستكشفت دراسة حديثة أجرتها منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "الحق"، الوضع المتعلق بوصول الفلسطينيين إلى المياه في الضفة الغربية (الحق، ٢٠١٣أ). وخلصت الدراسة إلى أن الترتيبات الحالية لاستغلال الموارد المائية في المنطقة تتسم بالتمييز ضد الفلسطينيين. ويتمثل عائق رئيسي في لجنة المياه المشتركة، التي أُنشئت بموجب اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٥ كترتيب مؤقت، والتي تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور المتصلة بالمياه في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، مثل حفر الآبار وإصلاحها وحصص استخراج المياه وحماية الموارد المائية وشبكات المجارير. وتقل معدلات موافقة لجنة المياه المشتركة على المشاريع الفلسطينية بكثير عنها على المشاريع الإسرائيلية (المرجع نفسه). وفي تطبيق لجنة المياه المشتركة قاعدة توافق الآراء وتمتع إسرائيل وحدها بممارسة الولاية القضائية على مسائل التخطيط في المنطقة جيم، دلالةٌ على أن الموافقة على معظم المشاريع الفلسطينية لا تتم إلاّ إذا وافق الفلسطينيون، بدورهم، على توريد المزيد من المياه إلى المستوطنات الإسرائيلية (المرجع نفسه). وبما أن ترتيبات عام ١٩٩٥ لا تتناول سوى ما يسمى الخزان الجوفي الجبلي، فإنها لا تشرك الفلسطينيين على الإطلاق في إدارة الموارد المائية المشتركة الأخرى، مثل نهر الأردن والخزان الجوفي الساحلي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة المياه على نحو شامل.

٧٤. ويمنع الفلسطينيون فعلياً من تطوير الموارد المائية والحفاظ عليها (المرجع نفسه)، بما في ذلك صيانة شبكة المياه ومعالجة مياه الصرف[١٢]. وكان من المتوخى بموجب اتفاق أوسلو أن يستفيد الفلسطينيون من ١١٨ مليون متر مكعب في السنة، مع الوعد بإضافة ٧٨ مليون متر مكعب لأغراض التنمية. وفي الممارسة، لا يمكن للفلسطينيين اليوم أن يستخرجوا أكثر من ٨٧ مليون متر مكعب، مما ينتج عنه تفاوتات كبيرة في استخدام الإسرائيليين والفلسطينيين للمياه (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ). وتقوم شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، التي تزود الفلسطينيين بحوالي ٥٠ في المائة من المياه المتاحة لهم، بتخفيض إمداداتهم بالمياه خلال شهور الصيف لضمان استيفاء الاحتياجات الاستهلاكية الإسرائيلية (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). ويعيق شح المياه جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، ويؤثر بالخصوص على الزراعة والمجتمعات المحلية المهمشة الفلسطينية في المنطقة جيم. وليس العديد من هذه المجتمعات موصولاً بشبكة المياه والمجارير، بينما تعيق سياسات التخطيط والهدم الإسرائيلية تنفيذ مشاريع المياه (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

الإطار ٣-١
الجدار الفاصل المحيط بالقدس الشرقية

كان للجدار الفاصل تأثير مأساوي بشكل خاص على محيط القدس الشرقية، مسبباً تغيرات دائمة أكثر فأكثر على الأرض ومشقة للفلسطينيين. وأسفر الجدار الفاصل عن قيود صارمة على حرية التنقل والوصول إلى فرص العمل والفرص الاقتصادية وخدمات التعليم والصحة. ومن المستحيل تنمية البنى التحتية الفلسطينية في منطقة التماس. ويؤثر الجدار الفاصل بشكل حرج على القرى الفلسطينية التي وجدت نفسها الآن مفصولة عن أراضيها الزراعية ومواردها المائية. إضافة إلى ذلك، باتت الضواحي الكبيرة للقدس الشرقية معزولة عن المدينة، مما يضر بالتنمية الفلسطينية اقتصادياً وديموغرافياً واجتماعياً. وتعاني المجتمعات المحلية الفلسطينية الواقعة داخل حدود بلدية القدس المعلن عنها من طرف واحد، ولكن خلف الجدار، من تراجع في تقديم الخدمات العامة وإنفاذ القانون وزيادة في المشاكل الاجتماعية ومشاكل البنى التحتية.

ولدى ثلاث قرى فلسطينية معاً، تقع فيما يسمى "جيب بِدّو"، ٦٠٠٠ دونم [١] من الأراضي خلف الجدار شُقّت فيها طريق لوصل مستوطنة جيفعات زائيف بالقدس. ووُصف للبعثة أن السماح بوصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم عن طريق ما يسمى "بوابات زراعية"، إجراء غير مناسب على الإطلاق من حيث تحديد ساعات الفتح في اليوم وفي مختلف المواسم، وهو يتسبب في انخفاض في الإنتاجية وفي جودة المحاصيل وتنوعها. وبينما لم يعد العديد من المزارعين قادرين على زراعة أراضيهم بالقدر الذي عهدوه في السابق بسبب القيود المفروضة عليهم، فإنهم يخشون أيضاً من أن تصادر السلطات الإسرائيلية أراضيهم إذا لم يزرعوها. ومن بلدة بِدّو، تؤدي مجموعة من كيلومترين تقريباً من الممرات السفلية والأنفاق التي توجد تحت أراض مغلقة إلى منطقة محاطة كلياً بالجدار تقع فيها قرية الجيب وثلاث قرى فلسطينية أخرى. ولا يعاني المزارعون من نقص الأراضي والمياه فحسب، بل أيضاً من مياه المجارير غير المعالجة التي تنبع من مستوطنة مجاورة وتصب في حقولهم. وفي العيزرية التي كانت في السابق على بعد أقل من ١٥ دقيقة بالسيارة من وسط القدس الشرقية، أحدث الجدار تغييراً جذرياً في حياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين من العمال وأصحاب العمل وأفراد أسرهم، الذين تقطعت صلتهم اليوم بمركز حياتهم الاقتصادية والاجتماعية السابقة.

[١٢] لم توافق لجنة المياه المشتركة إلاّ على أربعة مشاريع من أصل ٣٠ مشروعاً فلسطينياً مقدماً إليها لمعالجة مياه الصرف منذ عام ١٩٩٥. ولا توجد حالياً سوى محطة فلسطينية واحدة لمعالجة مياه الصرف (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

وقبل عشر سنوات، أصدرت محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ فتوى بشأن "العواقب القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". وأقرت المحكمة بحق إسرائيل وواجبها الدفاع عن سكانها المدنيين من أعمال العنف، ولكنها شددت على ضرورة اتخاذ تدابير وفقاً للقانون الدولي المطبق. وخلصت المحكمة إلى أن أجزاء طريق الجدار التي تخترق الضفة الغربية، وأن نظام التراخيص المرتبط بذلك، تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، ودعت إسرائيل إلى وقف بناء الجدار وإلى هدم أجزائه المكتملة.

[١] دونم واحد يساوي ٠,١ هكتاراً.

القدس الشرقية: تفاقم آثار الاحتلال

٧٥. لا يزال فلسطينيو القدس الشرقية عرضةً لآثار الاحتلال المتفاقمة على حياتهم اليومية. فبعد احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، ضمت إسرائيل من طرف واحد القدس الشرقية وأجزاء من المناطق المحيطة بالضفة الغربية، بيد أن المجتمع الدولي لم يعترف قط بعملية الضم هذه. وعندما وسعت إسرائيل من طرف واحد نطاق قوانينها وإدارتها لتشمل الجزء المضموم من الضفة الغربية، اعتُبر الفلسطينيون المقيمون هناك "مقيمين دائمين". ولكن، في الفترة بين عام ١٩٦٧ وعام ٢٠١٢، ألغت إسرائيل وضع الإقامة لما يزيد على ١٤٠٠٠ فلسطيني من القدس الشرقية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ)[١٣]. ويُرغم الفلسطينيون على طلب "لمّ شمل الأسرة" بالنسبة للأزواج الذين يعيشون في الضفة الغربية. ولا يمكن تقديم طلب إلا على تراخيص إقامة مؤقتة لأن إسرائيل جمّدت منذ عام ٢٠٠٢ عملية منح وضع الإقامة الدائمة في مثل هذه الحالات. وتقتضي السلطات الإسرائيلية أيضاً تسجيل الأطفال الفلسطينيين الذين لا يحمل والدهم وضع الإقامة الدائمة[١٤]. وأصبح حصول الأزواج على التراخيص وتسجيل الأطفال صعباً أكثر فأكثر. ويواجه آلاف الأطفال الفلسطينيين الذين لا يتمتعون بوضع قانوني، خطر الاستبعاد من الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، وتتفرق الأسر أو تُعتبر إقامة بعض أفرادها في المدينة "غير قانونية" من جانب السلطات الإسرائيلية (المرجع نفسه). ويتعرض فلسطينيو القدس الشرقية الذين يلتحقون بأزواجهم في الضفة الغربية إلى خطر فقدان وضع إقامتهم في القدس.

٧٦. وعانى الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية طوال سنين عديدة من نقص حاد في السكن وواجهوا بشكل كبير خطر هدم ممتلكاتهم وتهجيرهم. فقد ارتفع عدد المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية من ٦٤ في عام ٢٠١٢ إلى ٩٨ في عام ٢٠١٣، مما أدى إلى تهجير ٢٩٨ شخصاً، منهم ١٥٣ طفلاً. وتضرر أيضاً ٤٠٠ فلسطيني من جراء تدمير مصادر رزقهم أو هدم مبانيهم التجارية في عام ٢٠١٣. ونُفذ عدد كبير من عمليات الهدم في عام ٢٠١٣ لإنشاء محميات طبيعية ومنتزهات في مناطق تصل القدس بالمنطقة E-1. والسبب الرسمي لجميع عمليات الهدم هو انعدام تراخيص البناء، ولكن لا يُخصص للبناء الفلسطيني إلا ١٣ في المائة من القدس الشرقية ومعظم هذه المساحة مبني أصلاً. وعادةً ما لا تُمنح تراخيص البناء، كما هو الحال في المنطقة جيم في الضفة الغربية. ولا تزال تُفرض على الفلسطينيين رسوم عالية ولا يزالون يؤمرون بهدم مبانيهم بأنفسهم. وبالإضافة إلى عمليات الهدم، يواجه الفلسطينيون في القدس الشرقية أيضاً عمليات الإخلاء بسبب استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مبانيهم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

٧٧. وتظل الحالة الاقتصادية في القدس الشرقية راكدة، أساساً كنتيجة لتآكل الروابط الاقتصادية والتجارية والاجتماعية مع بقية الضفة الغربية. ورغم وجود إمكانات كبرى لتنمية بعض القطاعات، بما فيها السياحة، فإن الجهود المبذولة لتشجيع المجتمع الدولي والقطاع الخاص على دعم المبادرات الاقتصادية لم تُترجم بعد إلى نتائج ملموسة. ولا تزال غرفة تجارة القدس مغلقة بعد أن أغلقتها السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠٠١. ومن شأن إعادة فتحها وفقاً لالتزامات إسرائيل بموجب خارطة طريق عام ٢٠٠٣ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، أن يسهم إسهاماً هاماً في إنعاش اقتصاد القدس الشرقية. ووفقاً لمنظمة إسرائيلية غير حكومية لحقوق الإنسان، هموكيد، تعتمد المصارف الإسرائيلية ممارسة ترفض بموجبها فتح حسابات مصرفية للفلسطينيين الحاملين بطاقات هوية صادرة عن السلطة الفلسطينية ويعيشون بشكل قانوني في المدينة (هموكيد، ٢٠١٤).

٧٨. ويواجه الفلسطينيون في القدس الشرقية إهمالاً منهجياً في التزويد بالخدمات والبنى التحتية العامة. ويعجز النظام التعليمي عن تقديم خدمات تعليمية جيدة إلى الأطفال الفلسطينيين الذين يغادرون المدارس بمعدلات عالية.

[١٣] تنص التشريعات الإسرائيلية على أن وضع الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس مشروط بإثبات طالبي الإقامة أن "مركز حياتهم" يوجد داخل حدود بلدية القدس المعلن عنها من طرف واحد. ويفقد الفلسطينيون أيضاً حقهم في العيش في المدينة إذا غابوا لمدة سبعة أعوام.

[١٤] يحرم هذا التدبير الأطفال المعنيين ولكنه يميز أيضاً بين النساء والرجال الذين لديهم وضع الإقامة الدائمة في القدس لأن النساء لا يمكنهن نقل وضعهن إلى أطفالهن.

ووفقاً لدراسة استقصائية، لا يستطيع ٣٦ في المائة من الأطفال في القدس الشرقية إنهاء ١٢ عاماً من الدراسة، ويوجد حالياً حسب التقديرات نقص في الصفوف الدراسية بمقدار ٢٢٠٠ صف (عير عميم ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٣). واستُنتج أن التعرض للعنف المتصل بالاحتلال، بما في ذلك عمليات الهدم والتهجير، يسهم في انتشار العنف البدني واللفظي في المدرسة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ). ولا تزال المجتمعات المحلية الفلسطينية غير موصولة بشبكة المياه وجمع النفايات في القدس الشرقية. وقد حُرِم الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيم شعفاط للاجئين، المعزول بالجدار الفاصل، من المياه الجارية لأسابيع في أوائل عام ٢٠١٤. وصُمِّمت شبكة المياه في شعفاط لتزويد ١٥٠٠٠ شخص بالمياه، في حين يعيش في هذه الضاحية حالياً ما بين ٦٠٠٠٠ و٨٠٠٠٠ فلسطيني (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٤أ).

تصاعد التوترات والعنف

٧٩. لا تزال أعمال العنف والتخويف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في حق الفلسطينيين وممتلكاتهم تؤثر أشد تأثير على الفلسطينيين، نساءً ورجالاً وأطفالاً. وحسبما وثقته الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، يشمل العنف الذي يرتكبه المستوطنون أعمالاً من قبيل الاعتداء البدني الذي يسفر عن الإصابات وحالات الوفاة والمضايقة والتخويف وحرق المحاصيل أو اقتلاعها أو غير ذلك من الأضرار اللاحقة بالممتلكات، أو منع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة. وتمثل ما يسمى "هجمات بطاقة الثمن" شكلاً مختلفاً من أشكال العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين ثأراً من الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية والتي يرون أنها منافية لمصالح المستوطنين (الأمم المتحدة ٢٠١٣ج). وإضافة إلى تهديد أمن الفلسطينيين البدني ورفاههم النفسي، يعيق عنف المستوطنين حرية تنقل الفلسطينيين، بما في ذلك الوصول إلى أماكن العمل والأراضي الزراعية. وأدت هجمات المستوطنين على المدارس وعلى الأطفال الفلسطينيين في طريقهم إلى المدرسة إلى الحد بشكل جسيم من حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ب). ويُلاحظ العنف الصادر عن المستوطنين بدوافع إيديولوجية خاصة حيثما أُنشئت مستوطنات في عمق الضفة الغربية.

٨٠. وسجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٣٩٩ حالة عنف بالمقارنة مع ٣٦٨ حالة في عام ٢٠١٢. وشملت هذه الحالات ٩٣ حالة أسفرت عن إصابات بين الفلسطينيين و٣٠٦ حالات أسفرت عن أضرار للممتلكات الفلسطينية. وأُصيب أيضاً ٢٠١ من الفلسطينيين إثر تدخل القوات الإسرائيلية في صدامات بين المستوطنين والفلسطينيين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ). وسُجِّلت ٣٨ حالة أدت إلى خسائر بشرية بين المستوطنين الإسرائيليين، و١٢ حالة أدت إلى أضرار في الممتلكات أو الأراضي الإسرائيلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ب). ولوحظ مستوى عالٍ من عنف المستوطنين في محافظة نابلس، حيث شنّ المستوطنون ١١٩ هجوماً في عام ٢٠١٣. ومما يثير القلق بوجه خاص الأحداث التي تشمل مستوطنين من مستوطنتي يتزار وبراشا الواقعتين على بعد حوالي ١٠ كيلومترات جنوب نابلس (المرجع نفسه). ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين أيضاً في القدس الشرقية (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). ولا تزال الأمم المتحدة تلاحظ فشل السلطات الإسرائيلية في اتخاذ خطوات فعالة للتصدي لعنف المستوطنين ومساءلة المستوطنين الذين يرتكبون هذه الأعمال، وفقاً لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان (الحق، ٢٠١٣ب؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب). ومن بين المشاكل المحددة في هذا الصدد فشل الجيش الإسرائيلي في تقديم حماية ملائمة للفلسطينيين من عنف المستوطنين وعدم متابعة الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون (المرجع نفسه).

٨١. بالإضافة إلى عنف المستوطنين، هناك اتجاه مقلق نحو العنف المرتبط بصدامات بين القوات المسلحة الإسرائيلية والفلسطينيين. وأدى تصاعد التوترات في الضفة الغربية إلى زيادة هامة في عدد الخسائر في الأرواح في صفوف الفلسطينيين بسبب هذا العنف المتصل بالنزاع، من ثمانية حالة وفاة في عام ٢٠١٢ إلى ٢٧ (بمن فيهم ٢٣ مدنياً غير مسلح) في عام ٢٠١٣. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد المصابين الفلسطينيين في الضفة الغربية من ٣٠٣٩ إلى ٣٧٣٥. وتضاعف عدد الإصابات الناجمة عن استخدام الذخيرة الحية. وغالباً ما حدثت حالات العنف خلال صدامات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية على إثر مظاهرات يتصل العديد منها بالمستوطنات أو السجناء، أو عمليات البحث والتوقيف[١٥]. وفي عام ٢٠١٣، توفي في الضفة الغربية أربعة إسرائيليين، من بينهم مدنيّان، نتيجة العنف المتصل بالنزاع بينما لم تُسجّل في عام ٢٠١٢ أي حالة وفاة. وفي

[١٥] حسب تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفعت وتيرة وشدة الصدامات خلال عمليات التفتيش والتوقيف الإسرائيلية كما زاد عدد المدنيين الفلسطينيين المصابين والموقوفين خلال هذه العمليات. وفي عام ٢٠١٣، تم توقيف ٤٦٥٢ مدنياً فلسطينياً خلال ٣٨٩٦ عملية. وأعربت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

الوقت نفسه، انخفض عدد حالات وفاة الفلسطينيين المتصلة بالنزاع في غزة من ٢٧٢ في عام ٢٠١٢ إلى ١١ في عام ٢٠١٣، ولم يُسجّل أي تصعيد كبير في العمليات العدائية عقب تفاهم تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بشأن وقف إطلاق النار (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

كفاح الفلسطينيين، نساءً ورجالاً وأطفالاً، من أجل البقاء: العمل في المستوطنات الإسرائيلية

٨٢. بالإضافة إلى الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بترخيص أو دون ترخيص، يعتمد عدد متزايد من الفلسطينيين على فرص العمل في المستوطنات. وأصبح عمل آلاف الفلسطينيين في مستوطنات الضفة الغربية في المصانع والورشات ومواقع البناء والأراضي الزراعية والخدمات العامة، مصدر قلق كبير، لا سيما بالنسبة للسلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. فبالنسبة للفلسطينيين، ليس العمل في المستوطنات الإسرائيلية مسألة خيار وإنما ضرورة. وغالباً ما يعمل الرجال الفلسطينيون في قطاعي البناء والصناعة؛ وتُستخدم النساء أساساً في الزراعة أو العمل المنزلي.

٨٣. ويزيد الاعتماد الاقتصادي على الوظائف في المستوطنات من تعرض العمال الفلسطينيين للاستغلال، الذي يتفاقم بسبب النظام القانوني والمؤسسي الغريب للمستوطنات، حيث يعمل الناس أساساً ضمن اقتصاد احتلال. وتطبق إسرائيل جزئياً قوانين عملها من خلال قرارات عسكرية، وقررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام ٢٠٠٧ بأن قانون العمل الإسرائيلي ينطبق على عقود العمل المبرمة بين العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين للعمل المنجز في المستوطنات الإسرائيلية (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨). غير أن الحماية القانونية المتوفرة تظل متجزئة وغير مؤكدة في العديد من الجوانب، وهناك ممارسات موثقة توثيقاً جيداً عن أصحاب عمل إسرائيليين يتحاشون التزاماتهم القانونية تجاه عمالهم. وتشمل هذه الممارسات الحيل الرامية إلى التستر على علاقة الاستخدام أو إلى تجنب إصدار قسائم الأجور أو إلى إخفاء العدد الحقيقي لساعات العمل بهدف التهرب من التزامات الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي. وأبلغ محاورون من الحكومة الإسرائيلية البعثة بأن العمل ما زال جارياً بشأن قرار عسكري لجعل مزيد من قوانين العمل الإسرائيلية سارية على الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية.

٨٤. ورغم أن ممارسات التوظيف تختلف باختلاف القطاع الاقتصادي وحجم المنشأة، فإن الوساطة بين العرض والطلب تجري بطريقة غير نظامية من خلال سماسرة إسرائيليين وفلسطينيين. ومع ارتباط تراخيص العمل بصاحب عمل من مستوطنة محددة، من الممكن جداً أن يتحمل العديد من العمال الفلسطينيين التعسف بدلاً من التماس حماية قانونية مقترنة بخطر فقدان وظائفهم. وتتعرض النساء بشكل خاص للممارسات التعسفية من جانب سماسرة العمل، بما في ذلك الرسوم أو اقتطاعات الأجور المفرطة والعنف البدني، بما فيه العنف الجنسي والإكراه (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣أ). ولا تُعطى تراخيص العمل في بعض الأحيان إلى العمال أنفسهم ولكنها تودع لدى موظفي الأمن عند بوابة مدخل المستوطنة. وبهذه الممارسة، يمكن لأصحاب العمل أن يمنعوا العمال الذين يقدمون شكاوى من الوصول إلى مكان العمل.

٨٥. ويبقى من مصادر القلق الخاصة الحالة في وادي الأردن حيث يمارس الفلسطينيون، نساءً ورجالاً وأطفالاً، العمل الزراعي الموسمي في المستوطنات الإسرائيلية. وتلقت البعثة مرة أخرى معلومات عن ممارسة منسَّقة فيما يبدو من أصحاب العمل في المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن، إذ يضعون في قائمة سوداء العمال الفلسطينيين الذين قاموا بإيداع شكاوى عن انتهاكات حقوق العمل. وهناك تقارير مستمرة عن عمل الأطفال وعدم الامتثال للحد الأدنى الإسرائيلي للأجور في المنشآت الزراعية الواقعة في مستوطنات وادي الأردن (سوروسكو، ٢٠١٤؛ جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٣).

٨٦. وتلقت البعثة أيضاً معلومات تفيد بأن العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية لا يزالون معرضين لمخاطر السلامة المهنية والظروف المحفوفة بالمخاطر دون حماية ملائمة، وهي مسألة أثارها المراقب المالي لدولة إسرائيل في عام ٢٠١٢ (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣أ). ويحق للعمال الفلسطينيين المصابين في العمل أن يُنقلوا إلى المستشفيات الإسرائيلية ويُعالجوا فيها. ولكن العمال الفلسطينيين المصابين غالباً ما يُنقلون في الواقع إلى مستشفيات السلطة الفلسطينية، ولا يقدم أصحاب العمل الوثائق التي تمكن العمال من المطالبة بالتعويض عن إصابات العمل. وفي هذه الحالات، غالباً ما يواجه العمال إجراءات طويلة ومعقدة للحصول على اعتراف بأن إصاباتهم هي إصابات عمل (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٣؛ ٢٠١٢).

عمل الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، في إسرائيل: الحاجة إلى إطار قائم على الحقوق

٨٧. لا يزال العمال الفلسطينيون يلتمسون فرص العمل في إسرائيل، ويصاحب ذلك اهتمام من جانب أصحاب العمل الإسرائيليين. ويعتمد العمل في إسرائيل في الوقت الراهن اعتماداً شديداً على الحصص والتصاريح التي تمنحها السلطات الإسرائيلية، في الوقت الذي تضطلع فيه السلطة الفلسطينية بدور تيسيري. وقد اتفق رأي جميع محاوري البعثة من الفلسطينيين والإسرائيليين، على أن لالتحاق العمال الفلسطينيين بسوق العمل الإسرائيلية آثار تعود بالنفع على جميع الأطراف. غير أن الترتيبات الحالية لتحقيق ذلك لا تبدو مرضية، كما يتجلى ذلك أيضاً في تعذر استخدام جزء من الحصة الإسرائيلية حتى الآن. ومنذ عهد أقرب، دأبت نقابة العمال في إسرائيل (الهستردوت) والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على استكشاف إمكانيات مساعدة العمال الفلسطينيين على الحصول على فرص العمل والتصاريح اللازمة.

٨٨. وفي الممارسة، تشكل حالياً مهمة إيجاد فرص العمل والحصول على التصاريح الأمنية والتصاريح اللازمة عملية مضنية وغير شفافة تظل في كثير من الأحيان دون طائل. ويلجأ العديد من العمال إلى خدمات السماسرة غير الرسميين الذين يوفرون مثل هذه التصاريح. وقد أبلغت البعثة بأن الرسوم التي يفرضها هؤلاء السماسرة قد تبلغ ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة من أجور العمال، بل قد تفوق هذه النسبة. وكما ورد في موضع سابق، يتعذر على أعداد كبيرة من الفلسطينيين أن يحصلوا على تصاريح أمنية لأن السلطات الأمنية الإسرائيلية أدرجت أسماءهم على القوائم السوداء. وما فتئت المجموعات المعنية بحقوق الإنسان، من قبيل ماتشسوم واتش "لا للحواجز"، توفر الإرشاد والدعم للعمال الذين يلتمسون رفع أسمائهم من القائمة السوداء. وتفيد هذه المجموعات بأنه نتيجة لذلك جرى شطب أسماء عدد مرتفع نسبياً من العمال من هذه القائمة.

٨٩. ولا يشكل الحصول على جميع التصاريح اللازمة العقبة الوحيدة التي يواجهها العمال الفلسطينيون في سعيهم إلى الحصول على عمل في إسرائيل. فرحلتهم اليومية من الضفة الغربية إلى أماكن العمل في إسرائيل وعودتهم إلى الضفة الغربية في نهاية يوم العمل رحلة طويلة، والعبور إلى إسرائيل عبر إحدى المحطات التي أنشئت لهذا الغرض يعرّض العمال الفلسطينيين لظروف صعبة ومهينة. واستمعت البعثة مرة جديدة إلى شهادة مفادها أن مستويات الاكتظاظ عند نقاط العبور، التي تديرها شركات خاصة، لا تزال تمثل مشكلة شائكة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، لا تعمل حالياً سوى ثلاث بوابات من أصل ١٦ بوابة عند معبر الطيبة في طولكرم، الذي يعبر من خلاله العمال من منطقة شمال الضفة الغربية برمتها (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٤). ويضطر الكثير من العمال الفلسطينيين، من أجل بلوغ أماكن عملهم في الوقت المحدد، أن يستيقظوا في منتصف الليل للوصول إلى نقاط العبور في ساعات مبكرة بما فيه الكفاية.

٩٠. ويعمل عدد لا يستهان به من الفلسطينيين في إسرائيل بدون ترخيص عمل، مما يجعلهم عرضة بصورة خاصة للاستغلال، بما في ذلك على يد أصحاب العمل معدومي الضمير وكذلك الأشخاص الذين يسهلون دخولهم. وتنطوي عملية العبور إلى إسرائيل بدون ترخيص على مخاطر شديدة. ففي ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٤، أردي صبي عمره ١٤ سنة قتيلاً بالقرب من الخليل بعد أن عبر الجدار الفاصل من خلال فتحة وحاول الفرار عند وصول الجنود الإسرائيليين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤و).

احتلال غزة: ضرر جسيم لاحق بالعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين

٩١. يعني الحصار المفروض على غزة، وما نجم عنه من شلل اقتصادي واستشراء البطالة، حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والإنمائية الهشة أصلاً للعمال وأسرهم. ونظراً إلى التوقف شبه الكامل لتجارة الأنفاق دون تخفيف متزامن للقيود المتشددة المفروضة على حركة نقل البضائع من غزة وإليها، شُلّت أنشطة القطاع الخاص. وخلال فترات ارتفاع معدلات البطالة، تزداد أهمية ممارسة النشاط الزراعي وصيد الأسماك كوسيلة لكفالة سبل العيش والأمن الغذائي، إلا أن أزمة المياه المتفاقمة في غزة وإنفاذ إسرائيل للقيود المتعلقة بحظر الوصول إلى مناطق الصيد الواقعة على مسافة تزيد على ٦ أميال بحرية من ساحل غزة إنفاذاً صارماً، يحولان بشكل خطير دون الاضطلاع بهذه الأنشطة. كما استمرت حوادث إطلاق النار من جانب البحرية الإسرائيلية على الصيادين في غزة ومصادرة معدات صيدهم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

٩٢. وتشكل القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص عاملاً مهماً من عوامل التدهور الاجتماعي والاقتصادي وتزايد عزلة غزة عن العالم الخارجي، حيث بلغت بعداً يؤثر تأثيراً عميقاً على كل جزء من أجزاء المجتمع. ومن المستحيل مغادرة غزة بغرض العمل والتعليم والتدريب، نظراً إلى أن إسرائيل لا تمنح تراخيص الخروج إلاّ في الحالات الإنسانية الاستثنائية (بتسيلم وهموكيد، ٢٠١٤). ويُسمح للتجار الفلسطينيين بمغادرة غزة لمباشرة نشاط الأعمال في إسرائيل والضفة الغربية ولكن فقط في ظل قيود صارمة. وعلى سبيل المثال، يُسمح لعدد محدود من التجار فقط بالخروج في يوم معيّن، ويتم إبلاغهم في آخر لحظة بما إذا كانت قد تمت الموافقة على طلبهم. كما تتعارض القيود المفروضة على التنقل بين غزة والضفة الغربية مع حقوق العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين في التنظيم.

٩٣. ولا تتحكم إسرائيل في تنقل الفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية عبر أراضيها فحسب، ولكنها أيضاً تمنع الفلسطينيين المقيمين في غزة، الذين يحاولون استخدام جسر ألنبي للعبور من الأردن، من دخول الضفة الغربية. وقد بات من شبه المستحيل على الفلسطينيين أن يغيروا مكان إقامتهم من غزة إلى عنوان في الضفة الغربية بسبب تحكم إسرائيل في السجلات السكانية الفلسطينية. وما زال أكثر من ٢٠٠٠٠ فلسطيني من غزة، ما برحوا يعيشون في الضفة الغربية لسنوات، غير قادرين على تغيير إقامتهم القانونية. وبدلاً من ذلك، شرع الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٠٧ في إصدار تراخيص مؤقتة لصالحهم تكفل لهم المكوث في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، ويمكن إلغاء هذه التراخيص لجملة من الأسباب (المرجع نفسه). ويواجه أهل غزة الذين يعيشون في الضفة الغربية بدون إقامة رسمية أو بدون ترخيص، تهديداً بالطرد. والقيود المفروضة على حركة التنقل والإقامة تعني أن الحياة الأسرية والاجتماعية للفلسطينيين من النساء والرجال والعائلات يمكن أن تتعطل بين ليلة وضحاها.

٩٤. ويتزايد عجز نظام الرعاية الصحية في غزة عن تزويد أهل غزة بسبل الحصول على الحد الأدنى الكافي واللازم من الخدمات. وإلى جانب النقص الحاصل في الهياكل الأساسية والمعدات، فضلاً عن حالات نقص الإمداد بالكهرباء، لا يستطيع العاملون في المجال الطبي السفر إلى الخارج من أجل المشاركة في التدريب لتنمية القدرات المهنية. وبحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، تعطل أكثر من ٣٠٠ جهاز طبي داخل المستشفيات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤د). وزاد عدد المرضى الذين أحيلوا إلى الرعاية المتخصصة خارج غزة بنسبة ١٧ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ).

٤ - الإدارة السديدة والعدالة الاجتماعية والتنمية

القيود المفروضة على بناء المؤسسات

٩٥. ما فتئ بناء المؤسسات الفلسطينية يشكل أولوية إنمائية أساسية. فمؤسسات الإدارة السديدة ضرورية من أجل تدعيم النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمواطنة. ومع ذلك، فإن سياق بناء المؤسسات يتسم بالغموض أكثر فأكثر، على نحو ما تبين في الفصول السابقة. وبالنظر إلى القيود السائدة وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني، أثيرت تساؤلات جدية حول ما إذا كانت عملية بناء المؤسسات قد بلغت أقصاها، بل حول معرفة ما إذا كان يجري الآن تفكيك الإنجازات المحققة في وقت سابق (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣).

٩٦. وتشمل العوائق الداخلية والخارجية العديدة القائمة أمام التنمية، القيود المفروضة على حركة التنقل وعلى سبل الوصول إلى الأرض والمياه والموارد الأخرى، وحالة انعدام اليقين العامة التي تحيط بعملية مفاوضات السلام. وقد تراجع الأداء الاقتصادي وزادت مستويات البطالة والفقر وأصبحت الأزمة المالية أكثر استفحالاً، مما أدى إلى تقويض ثقة الجمهور (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ).

٩٧. ولا يزال الانقسام السياسي والإداري بين غزة والضفة الغربية يشكل عائقاً مستمراً أمام التنمية الفلسطينية، وقد صرف الاهتمام عن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقلال الوطني وإقامة الدولة (المرجع نفسه). ومن غير الممكن إجراء انتخابات منتظمة على جميع المستويات، رغم تنظيم انتخابات محلية في عام ٢٠١٢ في محافظات الضفة الغربية. ولا يزال عمل المجلس التشريعي الفلسطيني معطلاً. ولم يجر بعد تنظيم الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، يتم إصدار مراسيم رئاسية من أجل المضي قدماً بالبرنامج التشريعي[١٦].

٩٨. ونتيجة للانقسام الموجود في النُظم المؤسسية والتشريعية، أصبحت سائر محاولات السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات وتعزيزها عديمة الجدوى في غزة، حيث تطور نظام موازٍ ومتباين في كثير من الأحيان. واحتلت استعادة الوحدة الوطنية مكانة الصدارة ضمن أولويات خطة التنمية الوطنية الجديدة. ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً لتمكين النظام السياسي الفلسطيني من الاضطلاع بدوره الحقيقي في تحقيق الحرية والاستقلال وإقامة الدولة، وتعزيز مؤسسات الدولة والنظام القانوني (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ).

٩٩. وتحدد خطة التنمية الوطنية ما يلزم عمله لتطوير مؤسسات الإدارة السديدة وتعزيزها، إلا أن الكثير من ذلك لن يتحقق ما لم تتم إزالة القيود المرسخة أكثر فأكثر. وعلى الرغم من تقلص الحيز المتاح للتنمية، تتواصل بلورة العديد من السياسات والبرامج وتنفيذها. وهي تجسد إصراراً على الاستجابة السريعة بمجرد إزالة القيود، والاعتراف في الآن ذاته بأن النتائج ستكون متواضعة في غضون ذلك.

إطار قائم على حقوق الإنسان

١٠٠. انتهت فترة خطة التنمية الوطنية، ٢٠١١-٢٠١٣، بتركيزها القوي على إرساء وتعزيز الأسس اللازمة لإنشاء دولة. وتقدم خطة التنمية الوطنية الجديدة إطاراً عاماً لبناء المؤسسات وتتعهد بتوفير "عدالة اجتماعية أفضل" لجميع المواطنين (المرجع نفسه). وقد صُممت الخطة بالاقتران مع إطار عمل الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية في فلسطين، الذي جرى اعتماده مؤخراً، وكذلك البرنامج الفلسطيني للعمل اللائق. وكلها ترسي معاً إطاراً متيناً قائماً على حقوق الإنسان لغرض التنمية الوطنية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣د؛ مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣ب).

١٠١. وتستند خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى المبدأ العام المتعلق باحترام حقوق الإنسان وتشير إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتشدد المبادئ التوجيهية بشأن إدراج حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية، على أنه على الرغم من الصعوبات القائمة أمام تحقيق أهداف خطط التنمية، فإن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي للشرعية الفلسطينية واستدامة الإدارة السديدة وزيادة تطوير المجتمع (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤ب). ويؤكد انضمام الفلسطينيين مؤخراً إلى عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، هذا الالتزام.

[١٦] يمكن إصدار هذه المراسيم، بموجب المادة ٤٣ من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣، عندما لا يكون المجلس التشريعي منعقداً، ويتعين عرضها على المجلس التشريعي لإقرارها في دورته اللاحقة. ولم تعد هذه المراسيم ذات طبيعة مؤقتة واستثنائية، بل أصبحت الآن هي القاعدة.

١٠٢. وتوصي المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الإنسان باتخاذ خطوات محددة لضمان احترام سيادة القانون، مع التركيز على الجهاز القضائي وقطاع الأمن. ويُقترح تحديداً اعتماد إجراءات سريعة للتقاضي وضمان تنفيذ الأحكام القضائية وزيادة التمثيل النسائي في مناصب صنع القرار في الجهاز القضائي (المرجع نفسه). والسلطة الفلسطينية ملتزمة أيضاً بتعزيز دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لضمان مراعاة الأصول القانونية الواجبة في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحقوق (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ).

١٠٣. وفي حين توفر خطة التنمية الوطنية الجديدة إطاراً مفصلاً ومتطوراً من أجل المضي قدماً، فإنها تسلم أيضاً بوجود عقبات كثيرة أمام تحقيق الأهداف الطموحة المذكورة. ويدلّل المركز المحوري الذي تحتله حقوق الإنسان في عملية بناء الدولة، على الرغم من الاعتراف باستمرار محدودية المجال الإنمائي، على الالتزام بإرساء أسس متينة يمكن البناء عليها في المستقبل.

العمل اللائق من أجل التنمية

١٠٤. مع ارتفاع معدلات البطالة وتزايد القوة العاملة والحاجة إلى إيجاد ما يقدّر بزهاء ٦٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة على مدى العقد المقبل، تصدرت زيادة فرص العمل اللائق البرنامج الوطني للتنمية. ويتجسد ذلك في البرنامج الفلسطيني الأول للعمل اللائق، الذي اعتمد مؤخراً بتوافق الآراء بين الهيئات المكونة الثلاثية. ويشكل العمل اللائق أيضاً بؤرة اهتمام خطة التنمية الوطنية التي تحدد التنمية الاقتصادية والعمالة باعتبارهما إحدى السياسات القطاعية المفصلة، التي ترمي إلى صون الحق في العمل اللائق والحق في مستوى معيشي لائق لجميع المواطنين. ويتمثل النهج الاستراتيجي المعلن في إرساء أسس أمتن لاقتصاد وطني يتسم بالاستقلالية والعدالة والاستدامة، بحيث يوفر فرص عمل لائقة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). كما يتضمن إطار عمل الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية في فلسطين، الذي اعتمد في حزيران/ يونيه ٢٠١٣، كأول مجال من المجالات الستة ذات الأولوية فيه، "التمكين الاقتصادي وسبل العيش والأمن الغذائي والعمل اللائق" (الأمم المتحدة، ٢٠١٣د).

١٠٥. وتستكمل خطة التنمية الوطنية ٢٣ استراتيجية قطاعية، بما في ذلك قطاع العمل. وقد اضطلع فريق ثلاثي وطني بإعداد استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، المعنونة "تعزيز مبادئ العمل اللائق في فلسطين". ويقر الفريق بأن استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لم تحقق أهدافها، لا سيما فيما يتعلق بالحد من البطالة وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. ولم يجر إنشاء مجموعة من المؤسسات التي كانت مقررة بموجب الاستراتيجية السابقة، ولا اعتماد القوانين واللوائح اللازمة لتناول العمل التعاوني وعلاقات العمل والتدريب المهني (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣أ).

١٠٦. وتحدد استراتيجية قطاع العمل الجديدة ستة أهداف، هي: أولاً، خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص العمل اللائق لصالح الرجال والنساء؛ ثانياً، توفير التدريب المهني الفعال؛ ثالثاً، النهوض بالتعاونيات المدّرة للإيرادات، التي تؤثر تأثيراً فعالاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ رابعاً، ضمان احترام القوانين واللوائح والالتزامات من أجل توفير العمل اللائق للجميع؛ خامساً، حماية العلاقات في مكان العمل وإقامة حوار اجتماعي رصين بالترافق مع حركة نقابية ديمقراطية؛ سادساً، استحداث نظام شامل وحديث للرعاية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣أ).

الإطار ٤-١
البرنامج الفلسطيني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦

الأولوية ١: تعزيز تحسين إدارة سوق العمل وحقوق العمل

- النتيجة ١-١: تحسين الإطار القانوني من أجل تنظيم وإدارة سوق العمل بما يتوافق مع معايير العمل الدولية
- النتيجة ١-٢: تعزيز القدرة المؤسسية وآليات الحوار الاجتماعي وصنع السياسات، مع التركيز بشكل خاص على الأجور والسلامة والصحة المهنيتين والمساواة بين الجنسين والتمييز في العمل

الأولوية ٢: تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

- النتيجة ٢-١: النهوض بسياسات واستراتيجيات تعزيز العمالة للفلسطينيين، نساءً ورجالاً، مع التركيز بشكل خاص على عمالة الشباب
- النتيجة ٢-٢: زيادة قابلية استخدام العمال من خلال التدريب على المهارات وخدمات الاستخدام الموجهة نحو السوق والتي تستهدف الشباب

الأولوية ٣: تيسير تطوير نظام متكامل للضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع

- النتيجة ٣-١: اعتماد نظام للضمان الاجتماعي لصالح العمال وأسرهم، بحيث يشمل المعاشات التقاعدية في حالة الشيخوخة والعجز والوفاة، وإصابات العمل وإعانات الأمومة
- النتيجة ٣-٢: اعتماد أرضية الحماية الاجتماعية

المصدر: ILO and Palestinian Authority: The Palestinian Decent Work Programme 2013–16.

تحسين إدارة سوق العمل وحقوق العمل

١٠٧. تركز أولى أولويات برنامج العمل اللائق - تعزيز تحسين إدارة سوق العمل وحقوق العمل - على تحسين الإطار القانوني وتعزيز القدرة المؤسسية وآليات الحوار الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية، يجري حالياً، بدعم من منظمة العمل الدولية، تنفيذ مشروع مكون من عنصرين رئيسيين، هما: أولاً، وضع وتحسين الإطار القانوني لتنظيم سوق العمل؛ ثانياً، تعزيز المؤسسات والعمليات الفعالة للحوار الاجتماعي تمشياً مع معايير العمل الدولية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣ج).

١٠٨. واكتسب استعراض قانون العمل زخماً من خلال عملية ثلاثية. ومنذ عهد قريب، طلبت منظمة العمل الدولية إجراء تقييم مفصل للتشريعات السارية المتعلقة بالعمل، وقدمت مجموعة من التوصيات لينظر فيها الشركاء الثلاثيون. وسيستند الاستعراض أيضاً إلى الاستعراض القانوني السابق لقضايا الجنسين، الذي اضطلعت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء بإجرائه، وإلى تقييم سريع لنظام تفتيش العمل أنجزته من قبل منظمة العمل الدولية. وسيشكل تنقيح الإطار القانوني عنصراً أساسياً لتوفير أساس سليم لإدارة سوق العمل وضمان الحقوق الأساسية في العمل والمساواة بين الجنسين من حيث الممارسة، فضلاً عن تعزيز ودعم تنمية المنشآت والنمو الاقتصادي (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ؛ ٢٠١٣د).

١٠٩. واتفقت الهيئات المكونة الثلاثية الفلسطينية على الحاجة إلى قانون للنقابات العمالية يستند إلى مبادئ الحرية النقابية. وأبلغت البعثة بوجود مشروع لهذا القانون ولكنه يتطلب مزيداً من التشاور. ويمكن النظر الآن في هذا القانون في سياق عملية إصلاح قانون العمل على نطاق أوسع. ويتمثل أحد مؤشرات الأداء في خطة التنمية الوطنية الجديدة، في إقرار قانون بشأن علاقات العمل بحلول عام ٢٠١٥ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ).

١١٠. وحظي دور تفتيش العمل في ضمان تنفيذ القوانين باهتمام متزايد، لا سيما في سياق إنفاذ الحد الأدنى للأجور. والقصد من الحد الأدنى للأجور هو تحسين مستويات الأجور، لا سيما في القطاعات متدنية الأجر، التي تسود فيها عمالة النساء، بما فيها الخدمات، وبخاصة قطاع الرعاية وقطاع النسيج. ومع ذلك، لا يزال الامتثال للحد الأدنى للأجور في هذين القطاعين ضعيفاً. ونظراً إلى محدودية نطاق عمليات تفتيش العمل، فإن متابعة الامتثال للحد الأدنى للأجور تستند استناداً كبيراً إلى الشكاوى الفردية، والعديد من النساء يترددن في تقديم شكوى خشية فقدان وظائفهن.

١١١. ويقر برنامج العمل اللائق بأن تفتيش العمل يشكل دعامة أساسية للإدارة السديدة وتنظيم سوق العمل. ويعتبر تفتيش العمل جانباً من الجوانب الأساسية في رصد التشريعات وإنفاذها ومنع النزاعات وتسويتها. ومع ذلك، فإن القدرات في مجال التفتيش داخل المديرية العامة لتفتيش العمل التابعة لوزارة العمل تتسم بالضعف، حيث يعمل مجرد ٤٠ مفتشاً في الضفة الغربية، في حين أن العدد اللازم يقدر بزهاء ٣٠٠ مفتش (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣ب). ووفقاً للمديرية العامة لتفتيش العمل، لم تنفذ عمليات التفتيش في عام ٢٠١٣، سوى في ٤,٤ في المائة من المنشآت الخاضعة للتفتيش. ونُفذ زهاء ٥٠ حملة من حملات التفتيش القطاعية في قطاعات البناء والخدمات والصناعة، ونُظم البعض منها بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب).

١١٢. ويشير تقرير المديرية العامة لتفتيش العمل إلى حدوث بعض التحسن في عام ٢٠١٣ في عمليات التفتيش المتعلقة بتوثيق الانتهاكات ومتابعتها (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب). وبلغ إلى علم البعثة أن ١٣ مفتشاً جديداً سيتم تعيينهم قريباً، وأن وزارة العمل قد أعطت الأولوية لتعزيز الكفاءة المهنية لإدارات تفتيش العمل. وتواصل منظمة العمل الدولية العمل مع مفتشية العمل ولجنة تفتيش العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بقوانين العمل والسلامة والصحة المهنيتين وإجراءات التفتيش والتمييز وعمل الأطفال. كما وضعت منظمة العمل الدولية رزمة تدريبية لصالح مفتشي العمل بشأن العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل.

١١٣. وتظل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، التي حظيت بتأييد رسمي من مجلس الوزراء في عام ٢٠١٢، أداة مهمة للحوار الاجتماعي، إذ يضم أعضاؤها ممثلين عن مجموعة من الوزارات الحكومية وقطاع الأعمال ونقابات العمال، إضافة إلى المدافعين عن المساواة بين الجنسين. وقد تم تجديد ولاية أعضاء اللجنة في نهاية عام ٢٠١٣. وتستند اللجنة إلى الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية وغيرها من الشركاء لتسيير أعمالها. وهي تضطلع بدور استشاري وتشاوري وتنسيقي مع السلطة الفلسطينية. وقد اعتمدت اللجنة مؤخراً استراتيجية وخطة عمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، تحدد أربعة مجالات ذات أولوية، هي: الأولوية ١: تعزيز بيئة مؤاتية لتوفير العمل اللائق؛ الأولوية ٢: تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني؛ الأولوية ٣: تعبئة القطاع التعاوني؛ الأولوية ٤: تحسين ظروف العمل (اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، غير مؤرخ). كما يشكل تعزيز الحوار الاجتماعي هدفاً من أهداف الاستراتيجية، لا سيما لتطوير وتعزيز السياسات والإجراءات والحوار الاجتماعي الفعال من أجل تحسين العلاقات بين الشركاء الثلاثيين بهدف تنفيذ ورصد وتقييم تطبيق الحد الأدنى للأجور والمساواة في الأجر. وقد قامت منظمة العمل الدولية مؤخراً بدعم اللجنة في مجال تشجيع تطبيق مبدأ الأجر المتساوي بين الرجل والمرأة عن العمل ذي القيمة المتساوية.

١١٤. وأُبلغت البعثة أنه يجري وضع القانون المتعلق بإنشاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي في صيغته النهائية. وسيتمثل هدف المجلس الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة والشركاء بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة وتقييم أثر التشريعات الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون من المهم أن تقوم علاقات وثيقة بين هذا المجلس وبين اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية التي أعيد تشكيلها في أوائل عام ٢٠١٣، ومع اللجنة الوطنية لتشغيل النساء.

١١٥. ومن التطورات المهمة التي حدثت مؤخراً، تحسين التنسيق بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، من خلال توقيع مذكرة تفاهم مدتها ثلاث سنوات في شباط/ فبراير ٢٠١٤. ويستند هذا التعاون، الذي يوصف بأنه "استراتيجي وتاريخي"، إلى الأهداف التي يتوخاها الطرفان والرامية إلى تعزيز الحوار الاجتماعي والإسهام في بناء اقتصاد وطني قوي يمكنه أن يتصدى للبطالة والفقر من خلال توفير فرص العمل اللائق (اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية؛ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣). وتشمل المجالات الرئيسية للتعاون المتوخى بموجب مذكرة التفاهم، قانون ولوائح العمل ونظام الرعاية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين وقضايا الجنسين وتعزيز دور المرأة في سوق العمل وتشجيع المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والتدريب المهني والعمالة وتسوية نزاعات العمل (المرجع نفسه). وقد استهلت المناقشات بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية حول كيفية مشاركة هاتين المنظمتين في ضمان تنفيذ أفضل للحد الأدنى للأجور.

١١٦. وتبقى غزة معزولة ومجزأة في جوانب كثيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وعلمت البعثة بوقوع مضايقات وتهديدات خطيرة استهدفت النقابيين. ومصير أي حركة عمالية لا تتواءم مع السلطات الفعلية هو الكفاح من أجل البقاء. ولا يزال من الصعب للغاية تحقيق تنسيق بين نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل بين الضفة الغربية وغزة. وقد أحاط ممثلو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية البعثة علماً بالانتخابات التي يجرى تنظيمها لبث الروح في الغرف التجارية في غزة، رغم التسليم بالصعوبة التي تعترض العمل تحت إشراف السلطات الفعلية. وقد تحالفت مجموعة من سيدات الأعمال في غزة، على الرغم من عدم وجود أي جمعية لسيدات الأعمال. وتسعى النساء إلى الانضمام إلى جمعية رجال الأعمال في غزة بصفتهن عضوات كاملات العضوية فيها؛ بيد أنه ليس من المؤكد أن يحظى هذا المسعى بالقبول. ومن المتوقع أن تصوت الجمعية في حزيران/ يونيه ٢٠١٤ بشأن ما إذا كان سيتم تغيير اللوائح لتمكين النساء من الانضمام إليها.

التقدم المحرز في وضع نظام شامل للضمان الاجتماعي

١١٧. قال وزير العمل، خلال بعثة عام ٢٠١٣، إن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ ستكون فترة الضمان الاجتماعي. وتسلم خطة التنمية الوطنية بالحاجة إلى نظام شامل ومتكامل للحماية الاجتماعية، يشمل مبادرة وطنية للضمان الاجتماعي، لضمان مستوى معيشي لائق لجميع المواطنين. وتشمل الأهداف الاستراتيجية الموضوعة لقطاع الحماية الاجتماعية والتنمية "وضع نظام للحماية الاجتماعية قائم على الحقوق ومراعٍ للجنسين وأكثر شمولية وتكاملاً واستدامة". وتتمثل إحدى السياسات ذات الأولوية في وضع نظام وطني للضمان الاجتماعي وتعزيز التضامن الاجتماعي وإيلاء الأولوية للفئات الفقيرة والمهمشة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ).

١١٨. وواصلت منظمة العمل الدولية دعم اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي في إرساء نظام شامل للضمان الاجتماعي لصالح عمال القطاع الخاص. واعتمدت الهيئات المكونة الثلاثية الإطار السياسي لهذا النظام، إلى جانب التقييم الاكتواري المتصل به، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. وتم الاتفاق على إنشاء نظام ضمان اجتماعي إلزامي استناداً إلى نهج الإعانات المحددة وتماشياً مع معايير العمل الدولية والممارسات الجيدة.

١١٩. وجرى وضع ما وُصف بأنه نظام "تكميلي" للمعاشات الخاصة في الوقت نفسه، من خلال مبادرة منفصلة. ويعتمد "نظام المعاشات التقاعدية من أجل تنظيم القطاع غير الحكومي"، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٤، نظاماً طوعياً للمعاشات التقاعدية بالنسبة إلى عمال القطاع الخاص استناداً إلى نهج الاشتراكات المحددة، وليس إلى نهج الإعانات المحددة. وثمة مخاوف من أن يكون القصد فعلياً من هذا النظام، كما يرد في اللائحة، أن يكون نظاماً مركزياً للضمان الاجتماعي، خصوصاً بالنظر إلى المعدل العالي للاشتراك البالغ ١٩ في المائة.

١٢٠. وأعرب ممثلو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عن قلقهم من أن يكون نظام المعاشات الخاصة في جوهره حساب ادخار لا يقوم على العدالة الاجتماعية ويمارس التمييز ضد المرأة لأنه لا يوفر حماية الأمومة ويستهدف أصحاب الدخول المرتفعة، ومعظمهم من الرجال. وأثار أعضاء مجتمع الأعمال مخاوف مماثلة. وطلب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين رسمياً من رئيس الوزراء تعليق قرار اعتماد اللائحة الجديدة التي يتأسس بموجبها النظام الخاص ريثما توضع اللمسات الأخيرة على قانون الضمان الاجتماعي الوطني الذي كان موضوعاً لقدر كبير من المشاورات. ويبدو من الضروري على وجه السرعة إجراء المزيد من المناقشات الثلاثية في إطار اللجنة الوطنية للضمان الاجتماعي بشأن اتساق هذين النهجين.

تمكين المرأة

١٢١. على الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت اتخاذ مجموعة من المبادرات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً، فإن الواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية لا يزال يمثل تحدياً. ويظل انخفاض مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهو من أدنى المستويات في العالم، فضلاً عن استمرار الفجوة في الأجور وتراجع الأجر الحقيقي للمرأة، مثار قلق بالغ. وتعترف السلطة الفلسطينية بأنه على الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بدور المرأة في عمليات تقرير السياسات وصنع القرارات، فإن مشاركتها لم تتخذ طابعاً مؤسسياً وثمة حاجة إلى مشاركة أكبر (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). وقد أسفرت الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في عام ٢٠١٢ في حقيقة الأمر عن تراجع تمثيل المرأة في المجالس المحلية. كما سُجل تراجع في تمثيلها على مستوى الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على صوت المرأة وتمثيلها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣).

١٢٢. ويتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية في تحقيق تمكين المرأة الفلسطينية بما يضمن لها التمتع بمزيد من الحماية وبمشاركة أفضل في سوق العمل والحياة العامة، وتسهيل سبل وصولها إلى جميع الخدمات الأساسية واستفادتها من الفرص المنصفة من دون تمييز. ويُتوقع أن تدرج في جميع السياسات والبرامج الوطنية والقطاعية والشاملة والموازنات العامة، القضايا المتعلقة بالجنسين. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للتصدي للتمييز، بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا الجنسين. ومن المزمع أيضاً تعزيز التوعية المجتمعية وتهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة في سوق العمل. وتشمل التدابير المتوخاة سن تشريعات لضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وتسهيل تنمية المنشآت الصغيرة وإزالة العقبات التي تحول دون حصول المرأة على القروض وحماية المرأة من جميع أشكال العنف (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ).

١٢٣. واتخذ عدد من التدابير لمعالجة مسألة تمكين المرأة، بما في ذلك التوسع مؤخراً في الوحدات التي تعنى بالمساواة بين الجنسين والتي باتت موجودة الآن في عدد من الوزارات الرئيسية. وقد أنشئت أولى الوحدات التي تعنى بالمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٢، وهناك حالياً وحدات من هذا القبيل في ٢٢ من أصل ٢٥ وزارة رئيسية، بما ذلك في جميع المؤسسات المسؤولة عن الأمن. ويشترط على كل وزارة من الوزارات الرئيسية وضع برنامجها الخاص لتمكين المرأة. كما واصلت منظمة العمل الدولية دعمها للجنة الوطنية لتشغيل النساء، كجزء من عملها الجاري من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٣، قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم تدريب تشاركي للتدقيق في المساواة بين الجنسين لصالح عشرة من أعضاء الفريق الوطني المعني بالتدقيق في المساواة بين الجنسين، بهدف بناء قدراتهم على تنفيذ عمليات التدقيق في المستقبل تنفيذاً فعالاً.

١٢٤. وتواصلت المبادرات المذكورة في تقرير عام ٢٠١٣، والهادفة إلى تحسين دور المرأة في قطاع الأعمال. وعلى وجه الخصوص، أخبر ممثلو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية البعثة عن تزايد عدد النساء اللائي التحقن بالاتحاد، وقد جرى توقيع مذكرة تفاهم مع منتدى سيدات الأعمال، مما أفضى إلى إقامة تعاون أوثق، لا سيما فيما يتعلق بتكوين وحدات خاصة بسيدات الأعمال في الغرف التجارية المحلية ودعمها. كما يوفر منتدى سيدات الأعمال الخدمات للسيدات الأعضاء في الغرف، لمساعدتهن على تخطي مجرد مرحلة التسجيل في الغرف والانتقال فعلياً إلى إقامة المنشآت وإدارتها.

١٢٥. وتساعد المبادرة "الوطنية الأولى"، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنتدى سيدات الأعمال، ٣٠ مجموعة نسائية لإقامة صلات بالأسواق المحلية وإنشاء قنوات للتصدير. كما يتعاون منتدى سيدات الأعمال والغرف مع المنظمات النسائية الأخرى لتعزيز المساواة في الحقوق بالنسبة إلى المرأة فيما يتعلق بالإرث وملكية الأراضي والاستثمار وفي مجالات أخرى من الحقوق المدنية، بهدف دعم المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية. وقام المنتدى بإنشاء مركز لتنمية الأعمال من أجل توفير الخدمات لصالح "المشاريع الناشئة" ومساعدة النساء اللائي لم يسبق لهن أن أقمن مشاريع بطرح أفكار ابتكارية. وقدمت هذه الخدمات إلى أكثر من ٨٠٠ امرأة.

١٢٦. ويتجلى سعي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى زيادة نسبة عضوية المرأة في نقابات العمال أيضاً في مؤشرات الأداء في إطار خطة التنمية الوطنية، ومنها زيادة نسبة النساء الأعضاء في نقابات العمال من ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). ويسعى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى تطوير القدرات القيادية والإدارية للنساء المنضمات إلى النقابات (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غير مؤرخ).

١٢٧. ومنذ عام ٢٠١٣، حدث مزيد من التردي في وضع المرأة في غزة. ومع أن ثمة تأييداً أكبر للمرأة العاملة، وأن عدداً أكبر من النساء أصبحن المعيلات الرئيسيات في الأسر المعيشية، فإنه يُنظر إلى ذلك على أنه لا يعدو أن يكون استراتيجية للبقاء. وحتى النساء العاملات أنفسهن لا يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي، نظراً لعدم تحكمهن بدخلهن. وتفيد التقارير بحصول زيادة في العنف ضد النساء، يدفع إليه الفقر المتنامي وانعدام فرص العمل أمام الرجال. وورد إلى البعثة وصف يفيد بأن المرأة تشكل الحلقة الأضعف في المجتمع، إذ تفتقر إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي وتعدم وسائل الانتصاف الفعالة للتصدي لانتهاكات حقوقها. وتعمل المرأة أكثر فأكثر كعاملة منزلية بأجور منخفضة للغاية. وجرى استهلال مبادرة لإنشاء لجنة نقابية محلية معنية بالعمال المنزليين.

١٢٨. وأحيطت البعثة علماً كذلك بأن المصاعب التي يواجهها الرجال في الحصول على تراخيص لمغادرة غزة لمزاولة الأعمال في إسرائيل تتضاعف بالنسبة إلى المرأة، حيث لا يوجد في الواقع، سوى عدد قليل من النساء القادرات على الحصول على مثل هذه التراخيص. ونتيجة لذلك، وتوخياً لممارسة الأعمال، تحتاج سيدات الأعمال في غزة إلى التعويل بشدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظراً إلى عدم الاستقرار وعدم إمكانية التنبؤ بالإمدادات الكهربائية، فإن ذلك يشكل شرطاً أساسياً غير مستقر بالنسبة إلى سيدات الأعمال. وشدد المحاورون على ضرورة أن تتجاوز برامج تمكين المرأة اقتصادياً في غزة المنتجات التقليدية، لأن سوق المصنوعات الحرفية والتطريز بات مشبعاً بها.

١٢٩. وفي حين أن المرأة تواجه عموماً صعوبات في الوصول إلى سوق العمل، فإن هذه العقبات تتضاعف بالنسبة إلى النساء المعوقات. وتشير دراسة حديثة أجرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى أن النساء المعوقات أقل حظاً في الالتحاق بسوق العمل وأكثر عرضة للبطالة وأقل استفادة من فترات العمل الطويلة، مقارنة بنظرائهن الذكور (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠١٣). وتتولى المنظمات غير الحكومية أساساً تشغيل النساء المعوقات بنسبة مشاركة مقدارها ٣٧ في المائة، وهي كثيراً ما ترتبط بمشاريع مؤقتة. وفي القطاع العام، تتركز النساء المعوقات في الوظائف الإدارية والسكرتارية، ويقتصر توظيفهن في القطاعات الأخرى على مجموعة محدودة من الوظائف. وتشير الدراسة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالمعوقين إلى إنهاء خدمتهم، مثلما هو الحال بالنسبة إلى النساء بشكل خاص، هو أن استخدامهم يتم فقط على أساس الوظائف قصيرة الأجل وبالتعاقد لفترة محددة من الزمن. وتشمل الأسباب الأخرى عدم توافر تدابير الدعم والافتقار إلى أماكن الإقامة وصعوبات الوصول إلى أماكن العمل وعدم وجود فرص التقدم في الوظيفة (المرجع نفسه).

الارتقاء بعمالة الشباب: أولوية ملحة

١٣٠. نظراً إلى تضاؤل آفاق العمالة والشعور العام بعدم اليقين، يهاجر الشباب الفلسطيني بحثاً عن فرص العمل، رغم ما يترتب على ذلك من آثار لا يُستهان بها بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني والتنمية الاقتصادية. وقد عبر عدد من المحاورين عن قلقهم إزاء مخاطر "هجرة الأدمغة"، حيث يهاجر الشباب المتعلمون لاستخدام مهاراتهم في الخارج، في الوقت الذي يفقد فيه العديد من الشباب اهتمامهم ببرامج التعليم والتدريب، التي تعتبر أكثر فأكثر على أنها عديمة الجدوى.

١٣١. ويشير تقرير صدر مؤخراً استناداً إلى دراسة استقصائية عن الانتقال من المدرسة إلى العمل، أجريت في عام ٢٠١٣، إلى أن ٦٨,٦ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة يعملون دون عقد عمل مكتوب، وأن معظم العقود تُبرم لمدة ١٢ شهراً أو أقل. ويفتقر ثلثاهم إلى سبل الاستفادة من الإجازات وغيرها من الإعانات، ويعاني الكثير منهم من ظروف العمل السيئة. وما برحت النسبة العالية للشابات اللاتي يوجدن خارج نطاق القوى العاملة رغم المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم، تبعث على القلق (صادق، على وشك الصدور في عام ٢٠١٤). ومن الأساسي تحسين إمكانية حصول الشباب على فرص العمل اللائق. ويحدد التقرير عدداً من التوصيات من أجل وضع خطة عمل وطنية لعمالة الشباب تشمل اتخاذ طائفة من التدابير من جانبي العرض والطلب، إضافة إلى تحسين الوساطة في سوق العمل.

١٣٢. ومن بين الأهداف الإنمائية الاستراتيجية في إطار خطة التنمية الوطنية، هناك عمالة الشباب وتنمية روح تنظيم المشاريع. وتتضمن الخطة تركيزاً على تهيئة الظروف المؤاتية التي تسمح للشباب بإقامة منشآت منتجة ومدرة للدخل، بما في ذلك من خلال التدريب وبناء القدرات لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتجديد نشاط حاضنات الأعمال وتشجيع التعاونيات التي يديرها الشباب. كما حُددت مسألة تحسين الاتساق بين التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل، بوصفها أولوية من أولويات السياسة العامة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). وبغية تسهيل مطابقة الوظائف وإتاحة المعلومات عن الوظائف لخريجي الجامعات، أقام وزير العمل، بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية، وحدات التطوير الوظيفي.

١٣٣. وما فتئ منتدى سيدات الأعمال يركز على التدريب وتوفير الخدمات للخريجات اللائي يتسمن بقلة الخبرة أو انعدامها في مجال الأعمال. ويُنظر إلى ذلك باعتباره يحقق فائدة من شقين: تزويد الخريجات بالمهارات التي تساعدهن على العمل في قطاع الأعمال أو بدء مشروع خاص بهن، وتوفير خدمة للشركات من خلال تزويدها بالخريجات المؤهلات. وواصلت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع مؤسسة التعاون، دعم توسيع نطاق حزمة التدريب على معرفة إدارة الأعمال وإدماجها في مناهج التعليم، بغية تشجيع ثقافة روح تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص في صفوف الشباب الفلسطينيين. وتدعم وزارتا العمل والتعليم تنفيذ برنامج معرفة إدارة الأعمال في مراكز التدريب المهني والمدارس. ومن خلال هذا البرنامج، تجري أيضاً إقامة صلات مع القطاع الخاص لتسهيل الحصول على الخدمات المالية وغير المالية في تطوير الأعمال (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣ج).

١٣٤. ولمعالجة مشاكل بطالة الشباب وشعورهم بالإحباط، لا بد من أن يذهب الدعم المقدم إلى أبعد من المساعدة وأن يفضي إلى توفير فرص العمل اللائق. وبدون آمال حقيقية في مستقبل كريم، بما في ذلك من خلال التمكين الاقتصادي، سيواصل الشباب مغادرة البلد أو سيصبحون في حالة من الإحباط أو اليأس. ويخلف غياب فرص العمل اللائق بالنسبة إلى الشباب آثاراً سلبية على مدى دورة حياتهم. ولذا، فإن العمالة هي شرط مسبق للتنمية المستدامة ولا بد من تناولها كأولوية ملحة.

تطوير القطاع الخاص

١٣٥. جرى التشديد مجدداً على التنمية الاقتصادية التي يدفعها القطاع الخاص باعتبارها دعامة من دعائم الدولة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ج). وفي حين لا يزال الأمل موجوداً في أن تؤدي تنمية القطاع الخاص إلى توليد النمو والوظائف التي تشتد الحاجة إليها، فإن هناك افتقاراً إلى آفاق حقيقية لمثل هذا السيناريو (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣). وتهدف خطة التنمية الوطنية إلى تهيئة بيئة مؤاتية وتمكينية للاستثمار، وتنشيط القطاع الخاص ومساعدته بغية تعزيز اقتصاد منفتح وقائم على المعارف، يوفر السلع والخدمات التي تتمتع بقيمة مضافة وتنافسية أعلى (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). وهي تركز على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، التي تعتبر ذات إمكانيات لتحقيق أعلى العائدات الاقتصادية وتوليد فرص عمل ثابتة. ومن المسلم به أيضاً أن أهمية خدمات التعليم عالية الجودة تعتبر مكوناً استراتيجياً في مهمة بناء مجتمع متعلم ومنتج (المرجع نفسه).

١٣٦. إن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين رفيعي الجودة أساسيان لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. وقد بلغ إلى علم البعثة أنه يجري حالياً النظر في إنشاء وكالة وطنية للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. وعلى الرغم من الدور المهم للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين بالنسبة إلى القطاع الخاص، فإن معدلات الالتحاق بهما لا تزال منخفضة (٢,٩٤ في المائة)، بمعدل التحاق في صفوف الرجال يصل إلى ضعف معدل التحاق النساء بهما (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). ويُعزى ذلك إلى الاعتقاد السائد بأن التعليم المهني هو أقل شأناً مقارنة بالتعليم الجامعي، كما يعزى إلى العدد المحدود للتخصصات المتاحة وتدني نوعيتها.

١٣٧. وتتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية وفرص العمل التي تستند إليها خطة التنمية الوطنية الجديدة في "المبادرة الاقتصادية لفلسطين"، التي أعلن عنها للمرة الأولى وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، في أيار/ مايو ٢٠١٣ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ج؛ ٢٠١٤أ). وكان من المقرر أن تقترن هذه المبادرة بإحراز تقدم في مفاوضات السلام. وأنيط مكتب ممثل اللجنة الرباعية بمسؤولية وضع خطة اقتصادية، وقام مؤخراً بتقديم مزيد من التفاصيل بشأن "المبادرة المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني". ويستند ذلك إلى موارد مستمدة من القطاع الخاص لتمويل المبادرة، من المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. كما يشكل بناء قدرات المؤسسات المالية المحلية لدعم تطوير القطاع الخاص، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مبدأ توجيهياً في المبادرة (مكتب ممثل اللجنة الرباعية، ٢٠١٤؛ ٢٠١٣).

١٣٨. وتقر السلطة الفلسطينية بأن تنفيذ المبادرة الاقتصادية سيستلزم تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والعبور وتطوير الهياكل الأساسية العامة، بما في ذلك النقل والمياه والطاقة والاتصالات وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والتشريعية وإزالة الحواجز التي تحول دون التنمية في المنطقة جيم وغزة والقدس الشرقية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ج). وقد أشار قادة مجتمع الأعمال إلى أنه في غياب حوافز واضحة، سيبدي القطاع الخاص تحفظاً بشأن الإقدام على المجازفة المطلوبة في إطار المبادرة أمام القيود الحالية. وإلى جانب انعدام فرص الوصول إلى الموارد والهشاشة الاقتصادية والسياسية والشعور العام بعدم اليقين، من المرجح أن تظل الوعود التي تحملها هذه المبادرة والمبادرات الأخرى التي يقودها القطاع الخاص، بعيدة عن التحقيق.

توسيع دور التعاونيات

١٣٩. ما فتئ ثمة تركيز متزايد على دور التعاونيات في استحداث الوظائف وتوفير فرص توليد الدخل. وتمنح جميع خطط وسياسات التنمية الأخيرة دوراً مركزياً للتعاونيات في استراتيجياتها. كما أحيطت البعثة علماً بأن المستفيدين الرئيسيين من الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية هم المتخرجون الجدد والنساء، لا سيما من خلال دعم تطوير التعاونيات النسائية.

١٤٠. وتحدد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعاونيات في فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الأهداف الاستراتيجية التالية: أولاً، تهيئة بيئة مؤسسية تجعل من الحركة التعاونية في فلسطين أحد أهم القطاعات الاقتصادية؛ ثانياً، زيادة مساهمة القطاع التعاوني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ثالثاً، تحسين وتطوير الأداء العام للقطاع التعاوني بما يتمشى مع أفضل الممارسات التعاونية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣د).

١٤١. ووفقاً لتقييم أجري مؤخراً، ثمة ما يناهز ١٩٠٠٠ عضو من أعضاء التعاونيات الزراعية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣). ولم يتمكن العديد من التعاونيات من النمو أو حشد أعضاء جدد لأنه غالباً ما يُنظر إلى عملية التسجيل، أساساً، باعتبارها وسيلة لضمان المساعدة الإنسانية، لا باعتبارها وسيلة للتصدي للقضايا المشتركة البارزة عن طريق التعاون. والخدمات التعاونية عرضة لأن تصبح غير فعالة وغير مستدامة بسبب عدم وجود قناعة لدى عدد كبير من الأعضاء فيها بجدوى العمل التعاوني وعدم قدرة المبادرات التعاونية على تحقيق وفورات الحجم والافتقار إلى الإدارة والتسويق والقدرات التقنية اللازمة لتوفير الخدمات التعاونية الفعالة. وتعاني هذه الخدمات من تدني مستويات الرسملة وتفتقر إلى السياسات أو الإجراءات الإدارية أو المالية أو تلك المتعلقة بمجال المشتريات أو الموارد البشرية. ويقدم التقييم طائفة من التوصيات لمعالجة هذه القضايا المختلفة.

١٤٢. ونظر التقييم أيضاً في التعاونيات الزراعية من منظور جنساني. وخلص إلى أنه على الرغم من التمثيل المفرط للمرأة في القطاع الزراعي، فإنها لا تزال تعاني نقصاً شديداً في التمثيل في عضوية التعاونيات الزراعية وقيادتها، حيث تمثل ١٢ تعاونية زراعية للنساء فقط في الضفة الغربية، ٤٣ في المائة من إجمالي العضوية النسائية في التعاونيات الزراعية (المرجع نفسه).

١٤٣. وساعدت منظمة العمل الدولية المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة العمل على استحداث أداة للتقييم التنظيمي تهدف إلى تحسين القدرة على توفير الخدمات الاستشارية والمشورة إلى التعاونيات بشأن إدارة المنشآت والمسائل المتعلقة بالإدارة السديدة (المرجع نفسه). وفي سياق البرنامج الفلسطيني للعمل اللائق، سيتعزز تحديد القطاعات الاقتصادية الجديدة والقطاعات غير التقليدية والمجالات التعاونية المؤاتية للمرأة، فضلاً عن بناء قدرات المستشارين في القطاع التعاوني في وزارة العمل لتقديم المشورة إلى التعاونيات وإرشادها بعد إتمام إجراءات التسجيل، وتشخيص الشواغل ذات الصلة بقضايا الجنسين ومعالجتها.

١٤٤. ويوجد العديد من التعاونيات المسجلة حالياً في حالة صراع من أجل البقاء. ومن أجل توسيع نطاق التعاونيات لتكون بمثابة وسيلة لتعزيز استحداث فرص العمل المستدامة، لا بد من أن يقترن هذا التوسع بتنشيط ثقافة التعاونيات وبناء القدرات ذات الأهداف المحددة.

٥ - الحفاظ على الهوية في الجولان السوري المحتل

١٤٥. لا تزال الاضطرابات في الجمهورية العربية السورية تضر بالمواطنين السوريين في الجولان، من الناحية الاقتصادية والسياسية والعاطفية. وقد خلفتّ الانقسامات العميقة التي أدت إلى المواجهة في الجمهورية العربية السورية صدى أيضاً في الجولان السوري المحتل، حتى أنها أثرت في الولاءات داخل الأسر. بيد أن محاوري البعثة أعربوا عن قناعتهم بأنه مهما كانت النتيجة في الجانب الآخر من الخط الفاصل، فهم متشبثون بهويتهم السورية، وأن هذه الهوية قد تكون ازدادت ثباتاً بسبب الصراع. وأعربوا بالإجماع عن رغبتهم في أن يروا نهاية للصراع القائم في بلدهم الأم. وليس ثمة من إشارة تدل على أن هذا الوضع قد أثر في موقف المواطنين السوريين فيما يتعلق بالاحتلال، رغم وجود، فيما يبدو، محاولات من الجانب الإسرائيلي لإشراك الشباب والتأثير فيهم من خلال الأنشطة المتصلة بالمجال الرياضي والخدمات المجتمعية. ويؤكد المواطنون السوريون أنهم يرفضون كل أشكال ما أسموه "التطبيع" و"الإدماج" تحت الحكم الإسرائيلي.

١٤٦. وقد أثر الوضع في الجمهورية العربية السورية تأثيراً مباشراً في عدد الطلاب الذين يلتحقون بجامعة دمشق ويتخرجون منها. وتظل الحصة المخصصة للجولان السوري المحتل في حدود ٥٠٠ طالب. ومع ذلك، لا يدرس حالياً في دمشق سوى ٤٣ طالباً. ومن المتوقع أن يستأنف تدفق الطلاب إلى دمشق عندما يعود الوضع إلى حالته الطبيعية. وفي هذه المرحلة يسعى الطلاب إلى إيجاد بدائل في أوروبا، على سبيل المثال في ألمانيا، رغم ما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية، بما في ذلك التدريب على اللغات خلال السنة الأولى من الدراسة. وتوجد في إسرائيل فرص للدراسة والعمل، غير أن الطلاب والخريجين والعمال يعانون من التمييز هناك.

١٤٧. وفي غياب أي قاعدة صناعية، تظل معظم فرص العمل في الجولان السوري المحتل متركزة في القطاع الزراعي زهيد الأجر. وتوجد فرص محدودة أيضاً في مجالات التجارة والخدمات والبناء والصحة والتعليم. ولا يوجد أفق يذكر بالنسبة لخريجي جامعة دمشق للحصول على وظائف تتناسب مع كفاءاتهم التعليمية في سوق العمل الإسرائيلية. غير أنه نظراً إلى إمكانية كسب أجور أعلى، يبحث الكثير من الرجال، حسبما تفيده التقارير، عن عمل في قطاع البناء في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. ويتلقى هذا العمل التسهيلات عن طريق الوسطاء الذين قد يكونون إسرائيليين أو أفراداً من المجتمع المحلي.

١٤٨. وتظل معظم النساء خارج نطاق القوى العاملة. والبعض منهن يعملن في الزراعة، في قطف التفاح وفرزه. كما تعمل النساء الأصغر سناً في التعليم وفي قطاعات خدمات من قبيل توفير خدمات الرعاية النهارية والمبيعات، حتى وإن تقاضين أجوراً تعادل ربع الحد الأدنى للأجور الإسرائيلية. كما أن ثمة مجموعة جديدة من الشابات من أصحاب المشاريع، لا سيما في مهنة تصفيف الشعر. وقد أصبح من العسير، بالنسبة إلى الشباب، الحصول على التعليم والدخل الكافي. ولأسباب اقتصادية أساساً، يتجاوز موعد بعض الزيجات الأجل المتعارف عليه في مثل هذه المناسبات، حيث تبلغ المرأة الثلاثينات من العمر والرجل الأربعينات من العمر قبل الإقدام على الزواج.

١٤٩. وفي عام ٢٠١٣، تم نقل حوالي ١٥٠٠٠ طن من التفاح إلى الجمهورية العربية السورية. وقد اتسم عام ٢٠١٢ بوفرة المحاصيل، بإنتاج إجمالي ناهز ٦٠٠٠٠ طن، ولكن ذلك أدى إلى نقص في المساحة المخصصة للتخزين وإلى انخفاض الأسعار. وكان سعر التفاح المورّد إلى الجمهورية العربية السورية أعلى بكثير (بلغ دولاراً أمريكياً للكيلوغرام الواحد)، مما ساعد في زيادة دخل المزارعين والحد من الفائض، ومن ثم دعم، إلى حد ما، أسعار السوق لصالح مزارعي التفاح. ويوفر الجولان السوري المحتل ٤٠ في المائة من التفاح المسّوق في إسرائيل، وبسبب قلة استخدام المواد الكيميائية، فهو يتسم بجودته العالية.

١٥٠. وتقوم السلطات الإسرائيلية في كل عام بتحديد كمية التفاح التي يمكن نقلها إلى الجمهورية العربية السورية. وقد تم تشجيع هذه التجارة أيضاً، لأنها بمثابة برهان على أن إسرائيل لا تعرقل تسويق تفاح الجولان في الجمهورية العربية السورية. كما أنها خففت من المنافسة مع المستوطنات الإسرائيلية على الأسواق الأخرى.

١٥١. ولا تبدو الآفاق واعدة هذا العام، ومن غير المحتمل أن تنقل أي كمية من التفاح إلى دمشق. ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية الشديدة وانعدام الماء في عام ٢٠١٣، مما أفضى إلى تراجع غير مسبوق في المحاصيل بأقل من ١٠٠٠٠ طن. وقد أتيح للمزارعين السوريين الحصول على ٢٠٠ متر مكعب من المياه للدونم الواحد، في حين أن الكمية اللازمة هي ٦٠٠ متر مكعب على الأقل. وفي الظروف العادية، لا يحصل المزارعون سوى على ربع الكمية المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين. وعلى الرغم من أن المستوطنات التي توجد في المنطقة لا تعاني من نقص المياه، فإن السلطات الإسرائيلية أبلغت المزارعين السوريين مؤخراً بخفض حصتهم من الماء بنسبة ٥٠ في المائة.

١٥٢. وتتواصل مشاريع البناء رغم القيود المفروضة، ولكن على الغالب دون تراخيص وعمودياً، بدلاً من التوسع أفقياً، ذلك أن الحصول على أراض إضافية أمر متعذر. وعموماً، لا تنفذ قرارات الهدم الصادرة عن السلطات الإسرائيلية، لأن المجالس المحلية لا تأذن بالمضي في أعمال الهدم. وبدلاً من ذلك، يدفع أصحاب المنازل غرامات عن البناء غير المرخص. وقد تعادل قيمة الغرامة، حسبما تفيده التقارير، تكلفة البناء نفسه. ومع ذلك، يواصل بعض المستثمرين مشاريع البناء من أجل تأجير المساحة الإضافية. وفي حين يعيش ٤٠ في المائة من المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل تحت خط الفقر أو قريباً منه، فإن ثمة إشارات تدل على ارتفاع مستويات المعيشة. وتعتبر تلك الإشارات مصطنعة، نظراً إلى اعتماد مشاريع البناء والأنشطة الأخرى على الائتمان. ويتحقق النمو نتيجة زيادة الاستهلاك وليس الإنتاج. وعلى سبيل المثال، يبيع الناس الأراضي لاقتناء السيارات، إلا أن المعاملات تبقى ضمن النطاق المحلي.

١٥٣. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من الأراضي لأن عدد السكان آخذ في الازدياد. وما انفك أهالي قرية مجدل شمس يحاولون لأكثر من عشر سنوات ضم نحو ٩٥٠ دونماً من الأراضي المتاخمة للقرية، إلى بلدية مجدل شمس. وهم يعتبرون هذه الأرض ملكاً لهم، غير أن السلطات الإسرائيلية رفضت طلبهم واقترحت عليهم بدلاً من ذلك مقداراً مشابهاً تقريباً من الأرض في قرية أخرى كان قد هجرها المواطنون السوريون في عام ١٩٦٧. وفي حين أن العرض كان في حد ذاته عرضاً جيداً، لأنه كان سيمنح القرية إمكانية بناء وتطوير الهياكل الأساسية، فإن المواطنين السوريين في مجدل شمس فضلوا المطالبة بأملاكهم التي تحيط بقريتهم، وهم يرفضون قبول أرض كانت في الأساس ملكاً لسوريين آخرين.

١٥٤. ويبدو أنه لم يطرأ أي تغير يعتد به على أعداد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والمستوطنين الإسرائيليين، حيث يوجد ١٨٩٠٠ نسمة من الإسرائيليين في ٣٢ مستوطنة و٢٣٤٠٠ مواطن سوري في خمس قرى (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٤). ويرى المواطنون السوريون أن المستوطنين الإسرائيليين هم أيضاً ينظرون إلى الاحتلال باعتباره مؤقتاً، ويعتبر البعض من هؤلاء الإسرائيليين أن قدومهم إلى المنطقة هو استثمار بحيث يمكنهم من الحصول على الإعانات وتأجير المرافق دون الإقامة فعلاً في المستوطنات.

ملاحظات ختامية

١٥٥. لا مناص من الحفاظ على عملية السلام وتكثيفها من أجل ضمان إمكانية تحقيق الحل القائم على أساس الدولتين، مع قيام دولة فلسطينية تتمتع باقتصاد مزدهر وبعد اجتماعي متين قائم على الحقوق. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، ظل هدف إحراز تقدم في المفاوضات أمراً، أقل ما يقال فيه، بعيد المنال، حيث كانت جميع البوادر تشير إلى أن هذه المفاوضات تتجه نحو الانهيار. ومن المرجح أن يكرس هذا الانهيار، في حال حدوثه، "وضعاً راهناً" مضللاً. وبالنسبة إلى العمال الفلسطينيين وأسرهم، يعني استمرار الوضع الحالي على أرض الواقع أن تظل أوضاعهم وحقوقهم آخذة في التدهور.

١٥٦. ويظل المدى المتاح أمام مواصلة بناء مؤسسات وعمليات الدولة الفلسطينية مقيداً بشدة. وحتى المؤسسات التي تؤدي وظائفها بشكل جيد، من قبيل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مهددة نظراً إلى اعتمادها اعتماداً كبيراً على تمويل الجهات المانحة. ومع ذلك، تتواصل إجراءات التعاون الثلاثي وإصلاح قانون العمل وتحتاج إلى دعم مستمر من جانب منظمة العمل الدولية. ويقتضي تطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي اعتمد مؤخراً، المزيد من التعزيز.

١٥٧. ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة انخفاضاً غير عادي، وقد عرف تمثيلها في هيئات صنع القرار تراجعاً. وهو اتجاه ينبغي عكس مساره. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى أن تضمن السلطة الفلسطينية أن يتماشى نظام الضمان الاجتماعي الجديد مع الممارسات والمعايير الدولية.

١٥٨. وإذا كان الاحتلال لا يستمر في إحكام قبضته فحسب، بل يتوسع في الواقع من خلال المستوطنات ويزيد هيمنتها في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فإن احتمالات قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وسيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي والعمالة والسياسة الاجتماعية وأبسط الحقوق الأساسية لمواطنيها ستكون معرضة للخطر على نحو جسيم. ويجب ألا يضيع هذا الهدف في متاهات مخططات الاحتلال التي توجهها الأولويات السياسية والعسكرية والاقتصادية الإسرائيلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بعدد متزايد من المستوطنات.

١٥٩. وفي الضفة الغربية، أدى هذا الواقع اليومي إلى تصعيد المواجهات وأعمال العنف. وازدادت حدة هذا الاتجاه في وقت كان من المفترض أن تركز فيه جميع الأطراف على محادثات السلام. ويعمل تغير الوضع على أرض الواقع على تقويض العملية السياسية الدولية، ومن اللازم عكس مسار هذا الانزلاق الذي يتجه بالمنطقة نحو مزيد من الصراع.

١٦٠. وقد ألقت هذه الظروف كذلك بظلال قاتمة على التطلعات إلى النمو الذي يمكن للقطاع الخاص الفلسطيني أن يضطلع فيه بدور المحرك الرئيسي. ومن غير الممكن أن يتحقق هذا النمو في متاهة من القيود المفروضة، والتي لم يجر في الواقع رفع أي منها. وبدون إرادة سياسية لإحراز التقدم وإلغاء القيود الصارمة الناجمة عن الاحتلال، لا يمكن تحقيق إمكانات قيام أنشطة اقتصادية مستدامة. ويجب اتخاذ خطوات حاسمة لتحرير النشاط الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية، لا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية، وإلا فلن يكون الإحباط مآل التوقعات الفلسطينية فحسب، بل وتوقعات الشركاء الدوليين أيضاً.

١٦١. وبعد ما يقرب من سبع سنوات من الحصار، ها هي ذي غزة تؤول إلى جمود ينذر بالسوء، بفعل ارتفاع البطالة والاعتماد على المعونة والتوترات الاجتماعية وشلل جميع أوجه النشاط الاقتصادي. ولا بد من نزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة التي ما فتئ خطرها يشتد. وقد أصبح تعهد تفاهم تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ حول وقف إطلاق النار بفتح المعابر لعبور الأشخاص والسلع أكثر إلحاحاً، نظراً إلى التوقف شبه الكامل لتجارة الأنفاق. كما تكتسي المصالحة الفلسطينية أهمية بالغة للتخفيف من محنة غزة.

١٦٢. واستندت أحكام اتفاقات أوسلو بشأن حركات تنقل اليد العاملة إلى افتراض أنه سيستعاض عن المرحلة الانتقالية بنظام يخضع لتنظيم دولتين سياديتين. وبدلاً من ذلك، لا يزال الوضع غير متوازن ويتسم بغياب التنظيم والدعم الكافيين لصالح العمال المعنيين. ومع أن من الواضح أن ثمة مجالاً واسعاً لتعزيز عمالة الفلسطينيين في إسرائيل، فمن الضروري القيام بذلك بشكل منظم وشفاف. ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التصدي لتجاوزات الوسطاء المعنيين بتأمين فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات. وثمة حاجة إلى إجراء تحقيق معمق بشأن الآثار المترتبة على أنشطة هؤلاء الوسطاء، من أجل منع التجاوزات والقضاء عليها ووضع آليات للتظلم يمكن للعمال الفلسطينيين الوصول إليها فعلياً واستخدامها استخداماً ناجعاً.

١٦٣. وكما في السنوات الماضية، ترى البعثة أن تعزيز فرص العمل اللائق للعمال الفلسطينيين في إسرائيل يشكل مجالاً من مجالات الاهتمام والتعاون المشترَكين. وينبغي مواصلة النظر في آليات من قبيل: تحسين مطابقة الوظائف؛ مراجعة معايير الأهلية، بما في ذلك زيادة خفض السن القانونية المطبقة؛ تحسين الأوضاع على المعابر الحدودية؛ السماح لمزيد من الفلسطينيين بالمكوث ليلاً في إسرائيل. ويشكل التعاون بين نقابات العمال الفلسطينية والإسرائيلية، من خلال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت، أداة قيمة لتحسين الوضع بطريقة تعود بالنفع على الطرفين.

١٦٤. وثمة حاجة مستمرة إلى إيجاد حلول لما يعانيه المواطنون السوريون من ضنك وتمييز في الجولان السوري المحتل.

المراجع

Association for Civil Rights in Israel (ACRI). 2014. *ACRI Petitions High Court: Restore Water to East Jerusalem*, 25 Mar.

جمعية الحق - الدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين منذ عام ١٩٧٩. ٢٠١٣أ. *مياه لشعب واحد فقط: التمييز في الحصول على الماء و"نظام الفصل العنصري في قطاع المياه" في الأرض الفلسطينية المحتلة*.

—. ٢٠١٣ب. *مأسسة الإفلات من العقوبة: تقصير إسرائيل في مواجهة أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة*.

Arutz Sheva - Israel National News. 2014. *Israel Sanctions PA by Freezing Transfer of Taxes*, 10 Apr.

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٢٠١٣. *تفعل ما تشاء: سياسة إسرائيل بمنطقة C في الضفة الغربية*، حزيران/ يونيه.

—؛ هموكيد. ٢٠١٤. *ما وراء الظلمات: تبعات عزل إسرائيل لقطاع غزة على حق الفلسطينيين في حياة أسرية*، تقرير مشترك لمكتب الدفاع عن الفرد "هموكيد" وبتسيلم، كانون الثاني/ يناير.

Central Bureau of Statistics (CBS). 2014. *Statistical Abstract of Israel 2013*.

المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل، ٢٠١٤. *عرض مقدم إلى وفد منظمة العمل الدولية*، آذار/ مارس.

European Union (EU). 2014. Statement by Catherine Ashton, EU High Representative, *The Israeli settlement announcement of 5 February 2014*, 6 Feb.

Food and Agricultural Organization of the United Nations, Palestinian Central Bureau of Statistics, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, and World Food Programme (FAO et al.). 2013. *Socio-Economic and Food Security Survey 2012: West Bank and Gaza Strip, Palestine*.

Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture (FPCCIA) and Palestine General Federation of Trade Unions (PGFTU). 2013. *Memorandum of Understanding between the FPCCIA and PGFTU,* Feb.

Haaretz. 2014. *While Kerry tries to clinch deal, Israel issues 700 tenders beyond Green Line*, 1 Apr.

—. 2014b. *Israeli settler group buys property in heart of East Jerusalem*, 13 Mar.

HaMoked - Center for the Defence of the Individual. 2014. *Israeli banks, including the postal bank, do not let Palestinians lawfully living in Israel open bank accounts: HaMoked demands an immediate end to the discriminatory policy*, 21 Jan.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. ٢٠١٣. *حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين*.

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

مكتب العمل الدولي. غير مؤرخ. *إصلاح قانون العمل الفلسطيني*.

—. ٢٠٠٨. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف.

—. ٢٠١٣أ. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف.

—; and PNA. 2013b. *The Palestinian Decent Work Programme, 2013–16*, Regional Office for the Arab States.

—. ٢٠١٣ج. *البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة*، الوثيقة GB.319/POL/6، ٢١ آب/ أغسطس.

—. ٢٠١٣د. *تعزيز إدارة وتنظيم أسواق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال إصلاح قانون العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي.*

—. 2013e. *Organizational assessment of agricultural cooperatives in the West Bank: Final report of the assessment process and findings*.

صندوق النقد الدولي. ٢٠١٣. *الضفة الغربية وغزة: تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣*، أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٤. *بين المطرقة والسندان: آخر تطورات الاقتصاد الفلسطيني*، عرض في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، ١٩ شباط/ فبراير. متاح على الموقع التالي: www.imf.org/wbg.

Ir-Amim and ACRI. 2013. *Annual Status Report: The Failing East Jerusalem Education System*, Aug.

Kav LaOved – Worker's Hotline. 2012. *Employment of Palestinians in Israel and the Settlements: Restrictive Policies and Abuse of Rights*, Aug.

—. 2013. *Protecting and Promoting the Rights of Palestinian Workers: 2013 Annual Report*.

—. 2014. *War on the way to work*, 30 Mar.

National Committee for Women's Employment (NCWE). Undated. *Strategy and Workplan of the National Committee for Women's Employment 2013–2015: An Executive Summary.*

مكتب ممثل اللجنة الرباعية. ٢٠١٣. *ملخص عن المبادرة الاقتصادية الفلسطينية*، تقرير مقدم إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، ٢٥ أيلول/ سبتمبر.

—. 2014. *Initiative for the Palestinian Economy: Summary Overview*, Mar.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). 2014. Statement by Mr Robert Serry, Special Coordinator for the Middle East Peace Process, *Israeli settlement expansion*, 22 Mar.

Palestine Trade Center (PalTrade). 2010. *Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report, December 2009–January 2010*, Mar.

—؛ مجلس الشاحنين الفلسطيني. ٢٠١٣. *دراسة مقارنة التصدير والاستيراد من خلال معابر حدودية مختلفة (الأردن وإسرائيل)*، مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات الحدودية، المرحلة الثانية، أيار/ مايو.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٣. *المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات*، تشرين الثاني/ نوفمبر.

—. ٢٠١٤أ. *تقرير صحفي، تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الفصل الرابع/ ٢٠١٣)*، وقاعدة الحسابات القومية، آذار/ مارس.

—. ٢٠١٤ب. *مسح القوى العاملة* (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣)، تقرير صحفي، شباط/ فبراير وسنوات متعددة.

—. ٢٠١٤ج. *مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني لعام ٢٠١٣*.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. غير مؤرخ. *دائرة شؤون المرأة*. صحيفة وقائع.

Palestinian National Authority (PNA). 2013a. *The Labour Sector Strategic Plan and Reinforcing Principles of Decent Work in Palestine 2014–16*, Oct.

—. 2013b. *Ministry of Labour, General Directorate of Labour Inspection and Protection, Annual Report, 2013*.

—. 2013c. *Unlocking Statehood, The Government of Palestine's Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, New York, 25 Sep.

—. ٢٠١٣د. الإدارة العامة للتعاون، *الخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني، ٢٠١٤-٢٠١٦*، وزارة العمل، تشرين الثاني/ نوفمبر.

—. ٢٠١٤أ. *خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦*، المسودة الثانية (معدلة)، شباط/ فبراير.

—. 2014b. *Guidance on integrating human rights into National Development Plans*, Jan.

Peace Now. 2014. *A disaster-in-the-making: the (potential) new settlements in Hebron*, 12 Mar.

Reuters. 2014. *Israel says it doubled new settlement building in 2013*, 3 Mar.

Sadeq, T. (forthcoming, 2014). *Labour market transitions of young women and men in the Occupied Palestinian Territory*, International Labour Office, ILO Work4Youth Publication Series, Geneva.

Surrusco, M. 2014. *Palestine: Children laboring*, World Policy Journal, 24 Mar.

The Jerusalem Post. 2014a. *Ya'alon: settlers can move into Hebron House*, 13 Apr.

—. 2014b. *Knesset Law Committee to debate transparency of funding for settlements*, 31 Mar.

The Jewish Press. 2013. *The Jewish demographic bomb: Judea and Samaria up 4.3 per cent in 2013.*

الأمم المتحدة. ٢٠٠٣. *خريطة طريق معتمدة على الأداء تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني قائم على وجود دولتين*، الوثيقة S/2003/529، المرفق، ٧ أيار/ مايو.

—. ٢٠١٢أ. *القرار ١٩/٦٧ - مركز فلسطين في الأمم المتحدة*، الدورة ٦٧ للجمعية العامة، الوثيقة A/RES/67/19، ٤ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٣أ. *القرار ٨٢/٦٨ - المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، الدورة ٦٨ للجمعية العامة، الوثيقة A/RES/68/82، ١١ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٣ب. *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل: تقرير الأمين العام*، الوثيقة A/68/513، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

—. ٢٠١٣ج. *تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*، الوثيقة A/HRC/22/63، ٧ شباط/ فبراير.

—. 2013d. United Nations Development Assistance Framework (UNDAF). *United Nations Development Assistance Framework for the State of Palestine,* June.

—. 2014a. *Note to correspondents in response to questions asked at noon concerning Palestinian letters for accession to international conventions and treaties*, New York, 2 Apr.

—. ٢٠١٤ب. *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل: تقرير الأمين العام*، الوثيقة A/HRC/25/38، ١٢ شباط/ فبراير.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٠٩. *تقييد الحيّز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة "ج" في الضفة الغربية*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٣أ. *الأثر الإنساني للجدار*، صحيفة وقائع، تموز/ يوليه.

—. ٢٠١٣ب. *المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية*، صحيفة وقائع، كانون الثاني/ يناير.

—. ٢٠١٣ج. *قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع*، صحيفة وقائع، تموز/ يوليه.

—. 2014a. *Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013*, Mar.

—. 2014b. *Humanitarian Bulletin*, Jan.

—. 2014c. *Gaza Crossings Activities Database*. Available at: www.ochaopt.org.

—. ٢٠١٤د. *الأثر الإنساني لأزمة الكهرباء والوقود في غزة*، صحيفة وقائع، آذار/ مارس.

—. ٢٠١٤هـ. *مواطن الضعف في المنطقة (ج)*، آذار/ مارس.

—. ٢٠١٤و. *حماية المدنيين: تقرير أسبوعي*، ١٨-٢٤ آذار/ مارس.

مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ٢٠١٤. كلمة السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، *الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين*، الجلسة ٧١٤٠، السنة التاسعة والستون، الوثيقة S/PV.7140، ١٨ آذار/ مارس.

World Bank. 2013a. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 25 Sep.

—. 2013b. *West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy*, Oct.

مرفـق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

مكتب رئيس الوزراء

السيد رامي الحمد الله، رئيس الوزراء

السيدة خيرية رصاص، المستشار الشخصي لرئيس الوزراء

وزارة العمل

السيد أحمد مجدلاني، وزير العمل

السيد يوسف زغلول، مدير عام ديوان الوزير

السيد صلاح الزرو، الوكيل المساعد لشؤون التعاون الدولي

السيد آصف سعيد أسعد، الوكيل المساعد لشؤون المديريات

السيد سامر سلامة، مدير عام التشغيل

السيد عبد الكريم دراغمة، مدير عام التفتيش

السيد بلال ذوابه، مدير عام علاقات العمل

السيدة تغريد كشك، رئيسة وحدة العلاقات العامة والإعلام

وزارة شؤون المرأة

السيدة فاطمة ردايدة، مديرة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة شؤون المرأة

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

السيد محمد اشتيه، رئيس المجلس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محافظ البنك الإسلامي للتنمية في فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، رئيسة

السيدة أمينة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

السيد جواد الصالح، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

سلطة النقد الفلسطينية

السيد جهاد خليل الوزير، المحافظ

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض العلاقات الدولية، عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، رئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية وعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

السيدة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيسة دائرة الثقافة والإعلام

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة إيمان جرّار، مديرة التدقيق الداخلي، وزارة الزراعة

السيدة سامية بطمة، عضو هيئة أكاديمية، باحثة، جامعة بير زيت

السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيدة ميرنا زيادة، منسقة التدريب، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)

السيدة عبير دقرة، مديرة دائرة التدقيق والمتابعة، وزارة العمل

السيدة بثينة سالم، مستشارة قانونية، وزارة العمل

السيدة دعاء وادي، المدير التنفيذي، منتدى سيدات الأعمال

السيدة أسماء الكيلاني، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الثقافة

السيدة سلوى قرعان، مدير عام، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة ماجدة سلسع، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، غرفة تجارة بيت لحم

السيدة ختام سعافين، عضو الأمانة العامة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد صالح الياصيدي، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة للعاملين في الاتصالات

السيد سهيل صليبا خضر، عضو الأمانة العامة وأمين العلاقات الدولية

السيد ابراهيم دراغمة، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير دائرة التدريب

السيد ناصر يونس، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة عمال المواصلات

السيد غسان حمدان، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية

السيدة غادة أبو غليون، منسقة الدائرة الوطنية للمرأة، وحدة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين

السيد محمود أبو عودة، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير دائرة العاملين لدى أصحاب العمل في مناطق ٤٨ والمستوطنات

السيد باير سعيد باير، عضو الأمانة العامة، سكرتير دائرة الشباب والرياضة

السيدة بسمة البطاط، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتيرة وحدة النوع الاجتماعي

السيد منويل عبد العال، عضو الأمانة العامة، سكرتير دائرة العمل والتشريع

السيد مصطفى حنني، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير دائرة السلامة والصحة المهنية

السيدة علا جبر، منسق تنفيذي وإداري في مكتب الأمين العام
السيدة ليالي حبش، منسق تنفيذي وإداري في مكتب الأمين العام
السيدة نداء أبو زنط، منسق، دائرة المرأة والنقل
السيد محمد عمارة، دائرة العلاقات الدولية
السيد إبراهيم ذويب، عضو الأمانة العامة، سكرتير دائرة التنظيم النقابي

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة
السيد عايش محمد عبيد، رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب
السيد يحيى أبو العطا، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس نقابة السائقين والنقل
السيد طارق الهندي، عضو الأمانة العامة، رئيس نقابة عمال الزراعة
السيد بكر الجمل، عضو اللجنة التنفيذية، نائب رئيس نقابة الخدمات التعليمية
السيدة سميرة حسنين، مديرة دائرة المرأة
السيد بشير السيسي، عضو الأمانة العامة
السيد وائل خلف، عضو الأمانة العامة

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله
السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس
السيد جمال جوابره، الأمين العام
السيد علي مهنا، مدير دائرة التخطيط والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
السيد نعيم سلامة، مستشار قانوني
السيد أحمد الفرا، مستشار اقتصادي

غرفة جنوب الخليل
السيد جلال مخارزة، الرئيس، أمين صندوق اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة نابلس
السيد حسام عبد الرحمن حجاوي، الرئيس، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة قلقيلية
السيد ابراهيم نزال، الرئيس، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة رام الله
السيد خليل يوسف رزق، الرئيس، ثاني نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة طوباس
السيد محمد دراغمة، نائب الرئيس

غرفة غزة
السيد محمود يازجي، رئيس غرفة تجارة غزة، أول نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
السيد إياد عنبتاوي، نائب رئيس مجلس الإدارة

مجلس الشاحنين الفلسطيني

السيدة مها أبو شوشة، رئيسة مجلس الشاحنين الفلسطيني ورئيسة منتدى سيدات الأعمال

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، غزة

السيد علي الحايك، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وجمعية رجال الأعمال

شركة المهندسين الاستشاريين، غزة

السيد علي أبو شهلا، المدير العام

السيد عمرو حمد، مستشار اقتصادي

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

السيد سمير حليلة، الرئيس التنفيذي

بنك فلسطين

السيد هاشم الشوا، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

السيدة راية يوسف - سبيتاني، رئيسة دائرة تطوير البرامج والمنتجات

السيد سامي جرباوي، دائرة تطوير البرامج والمنتجات

شركة مسار العالمية

السيد بشار مصري، مؤسس الشركة ورئيسها

السيدة غدير خوري، مهندسة في شركة "روابي"

السيد رامز قسيس، مدير تجاري

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد زاهي جرادات، منسق البحث الميداني

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيدة رندة سنيورة، المديرة التنفيذية

السيد إسلام التميمي، منسق التدريب والتوعية الجماهيرية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، غزة

السيد جميل سرحان، مدير برنامج قطاع غزة

السيد بهجت الحلو، رئيس دائرة العلاقات العامة

مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

السيد رجا الخالدي، باحث مشارك

منتدى "شارك" الشبابي

السيد بدر زماعرة، المدير التنفيذي

السيدة سحر عثمان، مديرة البرامج والعلاقات العامة

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة

السيدة زينب الغنيمي، مديرة المركز

الأثر العالمية للاستشارات، غزة

السيدة رهام الوحيدي، الشريك الإداري

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة

السيدة مريم زقوت، المديرة العامة

مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة

السيد عصام يونس، المدير العام

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة

السيد جبر وشاح، نائب مدير

السيد خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مجلس محلي أبو ديس

السيد عادل صلاح، رئيس المجلس

بلدية نعلين

السيد نادر الخواجا، رئيس البلدية

بلدتا الجيب وبدّو

السيد شاكر سعادة، رئيس جمعية النهضة الريفية لمنطقة شمال غرب القدس

السيد محمد جابر عياش، مدير جمعية النهضة الريفية لمنطقة شمال غرب القدس

السيد رفيق عبد الوهاب، مزارع

المؤسسات الإسرائيلية

الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الاقتصاد

السيد افنر عمراني، كبير منسقي الأبحاث، قسم علاقات العمل

السيد شلومو يتسحاقي، مدير، كبير مسؤولي علاقات العمل

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

المقدم غريشا ياكوبوفتش، رئيس دائرة التنسيق المدني

المقدم يوري مامان، رئيس الفرع الاقتصادي

النقيب تال ديبمان، رئيس فريق البحوث الاقتصادية

بنك إسرائيل

السيد هاجاي اتكس، اقتصادي، دائرة الأبحاث

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، المديرة، إدارة الشؤون الدولية

السيد يوسف قرّا، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

السيد إيتسهاك مويال، رئيس، نقابة عمال البناء والأخشاب

السيدة نيتا فايغ، مستشارة قانونية، نقابة عمال البناء والأخشاب

السيدة أنات هارليف، مديرة المشاريع الدولية، مديرة أكاديمية للمعهد الدولي للريادة

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد اوفر يوهانانوف، مستشار قانوني، مدير دائرة قانون العمل

السيد دان كاتاريفاس، مدير دائرة التجارة الخارجية والعلاقات الدولية

السيدة دفنا أفيرام - نيتزان، مديرة دائرة الأبحاث الاقتصادية

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيدة حنا زوهر، منسقة

السيد عبد الداري، منسق ميداني للعمال الفلسطينيين

السيدة تغريد شبيطة، محامية، منسقة ميدانية

"لا للحواجز" نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان - ماتشسوم واتش

السيدة شنا عرنون، منسقة المشاريع المدرجة في القائمة السوداء

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد جايمس راولي، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

السيد مايكل نويرس، مسؤول عن التنسيق

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد رامش راجاسنغام، رئيس المكتب

السيد ماثيو رايدر، منسق ميداني في الضفة الغربية

السيدة إسراء المظفر، مديرة وحدة التنسيق الميداني وسط الضفة الغربية، محللة الشؤون الإنسانية

السيد خالد زحيكة، مساعد الشؤون الإنسانية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد روبرت ترنر، مدير عمليات الأونروا، غزة

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان،
الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد ماتيّاس بينكيه، رئيس المكتب

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

السيد عزام صالح أياسه، رئيس البرنامج

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيد اودو كوك، ممثل مقيم

السيدة هانيا قسيس، اقتصادية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، غزة

السيدة هبة الزيّان، محللة برامج

منظمة الصحة العالمية، غزة

السيد عبد الناصر صبح، موظف مهني وطني، دائرة التنسيق والإعلام في مجال الصحة

مكتب ممثل اللجنة الرباعية

السيد تيم وليامز، المسؤول عن الحركة والوصول

السيد رامي دجاني، المستشار بشأن الإدارة وسيادة القانون

مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي

السيد خوسي فينويزا سانتا ماريا، رئيس قسم التعاون الاقتصادي والمالي، الإصلاحات المؤسسية والإدارة السديدة

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج أبو صالح، محامٍ

السيد حمود أبو صالح، مزارع

السيد صلاح الدين المغربي، رئيس جمعية بير الحديد

السيد سعيد فرحان فرحات، رئيس لجنة تسويق التفاح

السيد ثائر أبو صالح، مدير ثانوية

السيد كنج سليمان أبو صالح، مزارع

السيد دانييل أبو صالح، مزارع

الاجتماعات في القاهرة، مصر

جامعة الدول العربية

السيد نبيل العربي، الأمين العام

السيد محمد صبيح، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع فلسطين

منظمة العمل العربية

السيد أحمد لقمان، المدير العام

السيد رضا قيسومة، مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل